الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد "حمه لخضر"، الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

دروس في علم الصرف

موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس LMD

إعداد الدكتور:

عبد الكريم خليل

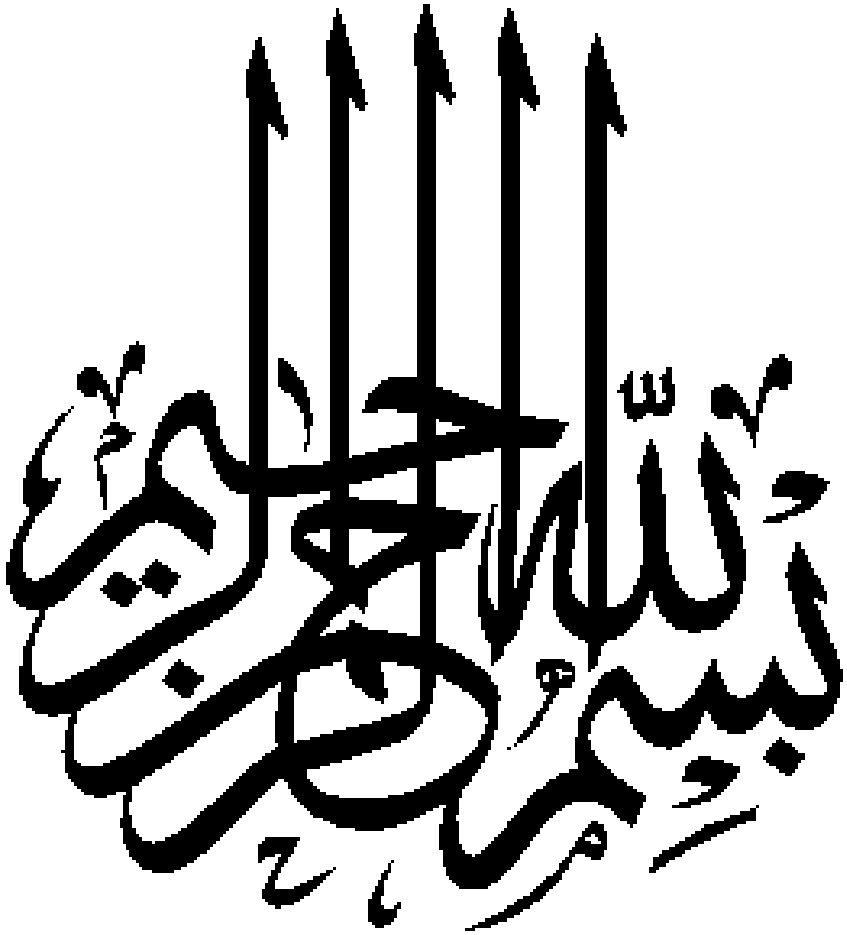

مقدمة الدروس على الخط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه مجموعة من الدروس المبرمجة لطلبة السنة أولى ليسانس LMD جذع مشترك، لغة وأدب عربي، وهي عصارة ما يقرب عقدا من الزمن في تدريس مادة الصرف في مختلف الجامعات (بسكرة، باتنة المركز الجامعي ميلة، وجامعة الوادي).

وهذه المادة سداسية وليست سنوية، حيث يتلقى الطلبة في النصف الأول من السنة الجامعية مادة الصرف، ثم يتلقون في السداسي الثاني دروسا في مادة النحو.

وقد حاولت في هذه الدروس أن أعتمد التبسيط والاختصار قدر المستطاع؛ ذلك لأنها موجهة في الأساس للطالب الجامعي الذي التحق بالجامعة في أول مرة.

وقد بدأت هذه الدروس بالحديث عن التصريف، بتعريفه، لغة واصطلاحا، ثم تتبع مختلف مراحل تطوره وذكر أبرز أعلامه عبر مختلف القرون.

ثم بعد ذلك تطرقت إلى الميزان الصرفي، بتعريفه، وذكر أبرز قواعده التي وضعها علماء الصرف لوزن الكلمات العربية. وبعده جاء الحديث عن الإعلال بتعريفه وذكر أقسامه التي لا تخرج عن ثلاث: الإعلال بالقلب، الإعلال بالنقل أو التسكين، والإعلال بالحذف، وقمت بتفصيل الحديث قليلا في هذه الأقسام.

وبعد الإعلال عرضت لموضوع الإبدال الصرفي الشائع، وعلى الرغم من أن الإبدال أعم من الإعلال إلا أنني قدمت الثاني عليه؛ وذلك لأن الإعلال كما هو شائع

عند الصرفيين إنما يقصد به الإبدال في حروف العلة بعضها من بعض، ولا نكاد نجد مصطلح الإبدال عند الحديث عن الإعلال إلا نادرا، وذلك حتى في الكتب القديمة والتراثية.

ثم تحدثت بعد ذلك عن أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية، المجردة منها والمزيدة، وأبنية الأسماء كذلك: الثلاثية والرباعية والخماسية.

وختمت هذه الدروس بباب التعريف والتنكير، وقدَّمت الثاني على الأول لأنه الأعم والأكثر، وهو الأصل -كما أشار علماء اللغة- وذكرت علاماته.

وقد استعنت في هذه الدروس بمجموعة من المصادر والمراجع اللغوية القديمة، كما لم أهمل الكتب الحديثة.

وفي الأخير، أرجو أن يجد طلبتي في هذه الدروس ما يكفيهم، ويُغنيهم عن العودة إلى الكتب، زاعما أنني قد جمعت ما يشفي نَهمهم المعرفي في هذه المرحلة بالذات، وهي مرحلة أول تجربة لهم في الحياة العلمية الجامعية من خلال دراستهم في صف السنة أولى.

مدخل إلى علم الصرف

- التصريف لغة واصطلاحا
- مفهوم الصرف وأول الأراء فيه
- الصرف والتصريف عند علماء العربية

مدخل إلى علم الصرف:

(تعريفه، موضوعه، اختصاصه، ميدانه، نشأته)

أولا: الصرف والتصريف عند علماء العربية:

قبل الحديث عن مفهوم الصرف، وتتبع آراء ومفاهيم العلماء فيه، يحسُنُ بنا الأمرُ أن نشير إلى مفهوم هذا المصطلح في القاموس، ودلالته اللغوية، فنقول:

أ/ التصريف في اللغة:

هو التغيير والتحويل والقلب من وجه لآخر، أو من حال لحال، حيث جاء في معجم العين قول صاحبه: « الصّرفُ بَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر، (...) وصَيْرفِيّات الأمُور: مُتَصرفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ. وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجهٍ، وحالٍ إلى حال»[1].

ومن معانيه أيضا صَرفُ الإنسان عَن وجهٍ يُرِيدُهُ إِلَى مَصْرِفٍ غَيْرِ ذَلِكَ[2]، وتقول العرب: «صرف الله تعالى عنك السوء. وحفظك من صرف

([1]) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، العراق. د.ط، 1985م، 109/7. مادة (ص ر ف)

([2]) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، 179/9. مادة (ص ر ف)

الزمان وصروفه وتصاريفه»[1] وقد أحصت المعاجم القديمة معانيَ كثيرة لهذه المادة[2*].

كما ورد ذكرها في التنزيل العزيز مرات عديدة[3*]، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ **[سورة الكهف: 54]**، وقوله أيضا: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ ۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ **[سورة الفرقان: 65]**.

([1]) أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 545/1. مادة (ص ر ف)

* للاستزادة من هذه المعاني ينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، 112/12، مادة (ص ر ف) ومختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط5، 1999م، 175/1. مادة (ص ر ف) كذلك.

* ورد ذكر مادة «صرف» في القرآن الكريم ثلاثين مرة، في عشرين صورة، وهي:
«صَرَفَ»: التوبة/127، ويوسف/34. «صَرَفَكُمْ»: آل عمران/102. «صرفنا»: الأحقاف/29.
«سَأَصْرِفْ»: الأعراف/146. «تَصْرِفْ»: يوسف/33. «لِنَصْرِفْ»: يوسف/24. «يَصرِفُهُ»: النور/43.
«اصْرِفْ»: الفرقان/65. «صُرِفَتْ»: الأعراف/47. «تُصْرَفُونَ»: يونس/32 والزمر/06. «يُصْرَفْ»: الأنعام/16. «يُصْرَفُونَ»: غافر/69. «صَرَّفْنَا»: الإسراء/41، 89، والكهف/54، وطه/213، والأحقاف/27. «صَرَّفْنَاهُ»: الفرقان/50. «نُصَرِّف»: الأنعام/46، 65 و105، والأعراف/58.
«انْصَرَفُوا»: التوبة/127. «صَرْفاً»: الفرقان/19. «تَصْرِيف»: البقرة/164 والجاثية/5. «مَصْرُوفاً»: هود/8. «مَصْرِفاً»: الكهف/53.

وجاء في الحديث الشريف قول النبي ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً، رَجُلٌ صَرَفَ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قِبَلَ الْجَنَّةِ...»[1]، وقوله أيضا: « اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»[1].

إن ما ورد في المعاجم السابقة والآيتين الكريمتين، والحديثين الشريفين والأمثال العربية يشير إلى دلالة الصرف والتصريف على التغيير والتحويل والقلب من وجه إلى وجه غيره، كما أن لهما معانيَ أخرى كثيرةً، وهي مبثوثه في المعاجم المختلفة، لكنها بعيدة عن المعنى الاصطلاحي لها.

ب) التصريف اصطلاحا:

قال الجرجاني: «التصريفَ "تَفْعِيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة»[3].

والتصريف علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك[4].

([1]) صحيح مسلم، 2045/04، رقم: (2654). وجاء الحديث بلفظ: «اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ، اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ». السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، 203/7، رقم (7812).

([2]) ينظر تمام الحديث في: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم أبو الحسن القشيري النيسابوي، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط. د.ت. 17/1، رقم (177). وينظر أيضا: مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، 314/17. رقم (11216).

([3]) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص: 26.

([4]) شرح ألفية بن مالك، ابن عقيل، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط20، 1980م، 191/4.

ويتعلق علم التصريف **بموضوعه**: الأسماء المتمكنة(*) والأفعال المتصرفة، فأما الحروف وشبهما فلا تعلق لعلم التصريف بها. والمرادُ بشِبهِ الحرفِ: الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود وعدم التصرُّف.

ولا يقبل التصريف ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيًّا في الأصل، وقد غُيِّر بالحذف، مثلُ عِ كلامي، وقِ نفسَك، وقُلْ، وبِعْ". وهي أفعالُ أمر من وَعى يَعي، ووَقى يَقي، وَقال يقول، وبَاع يَبيع"، ومثلُ "يَدٍ ودَمٍ"، وأصلُها "يَدَي ودموٌ، أو دَميٌ".

ج/ مفهوم الصرف، وأول الآراء فيه:

نشأت الدراسات اللّغوية عند العرب مصاحبة للدراسات القرآنية؛ ولذلك عدت عندهم من أقدم الدّراسات، فعناية الأمة الإسلامية بكلام الله تعالى المعجز بألفاظه ومعانيه، ومحاولتهم فهم وإدراك دقائقه والكشف عما فيه من أوجه البيان والإعجاز دفعت المهتمين به إلى العناية باللّغة الّتي نزل بها وهي العربية.

وقد كانت الدراسات اللّغوية في عهدها الأول مرافقة لعلم التّصريف الذي كان مندرجا في علم النحو، إذ كان يطلق عليهما معا «علم العربيّة» أو «علم النّحو» أو «اللّغة»، وقد ذكر هذا الكثير من أئمة اللغة؛

(*) وهي الأسماء المعربة غير المبنية، والاسم المتمكن قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن، وهو الممنوع من الصرف. أما الاسم غير المتمكن فهو الاسم المبني.

فقد لَمّح "أحمد بن فارس" إلى ذلك في قوله: «إِن لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمَّا الفرعُ فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: "رجل" و"فرس" و"طويل" و"قصير". وهذا هو الَّذِي يُبدأ بِهِ عند التعلُّم. وأمَّا الأصلُ فالقولُ عَلَى موضوع اللغة وأوَّليتها ومنشئها، ثُمَّ عَلَى رسوم العرب فِي مخاطبتها، وَمَا لَهَا من الافْتِنان تحقيقاً ومجازاً»[1].

وإذا نظرنا في هذا القول وجدنا صاحبه يقسم علم العربية إلى قسمين:

1- قسم فرعي وهو معرفة أسماء الأشياء وصفاتها كجمل وفرس وطويل وقصير وبعض الناس انشغل بالفرع فلا يعرف غيره.

2- قسم أصلي: ومن مباحثه البحث في أولية اللغة ومنشئها، وتشمل مباحث علم النحو والصرف والبلاغة والتجويد وغيرها؛ مما يساعد على فهم كتاب الله وسنة رسوله.

وعقد "ابن عصفور الإشبيلي" مقدمة كتابه: "الممتع الكبير في التصريف" للحديث عن شرف التصريف، وبيان مرتبته في علم العربية، فهو بذلك يُدرجه في مباحثه.

وقد أشار بعض المحدثين إلى ذلك بقوله: «أطلق علماء اللغة على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية في التراث العربي اسمين اثنين، هما النحو وعلم العربية»[2].

([1]) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، منشورات أحمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص:11

([2]) علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط. د.ت، ص:60.

وكانت وقتئذ الحاجة مسيسة لوضع هذا العلم، وذلك لما أصاب القــرآن الكريم من اللحن والتحريف، وكذلك ما لَحقَ كلام العرب من زيغ الألسن حينما اختلطوا بغيرهم من الأعاجم؛ بسبب التجارة أو العلم أو الجيرة، أو غير ذلــك من أساليب ودواعي الاختلاط.

وعلى هذا، كان القرآن السبب المباشر والــداعي الأول لظهــور هــذه الدراسات، وأوّل ما يُطالعنا في هذا الباب سؤالات نافع بن الأزرق (ت65هــ) لعبد الله بن عبّاس (ت68هــ) رضي الله عنهما، وقد أفصحت جملة من هــذه الأسئلة عمّا يشير إلى مبانٍ صرفيّة قياسيّة، لأنّها شكّلت أوّليات علم التّصريف ومسائله في الدّرس اللغوي، وذلك بتحديد دلالات أبنيتها الصّرفيّة، من حيــث كونها صيغاً للفاعل، أو المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ يَفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾**[سـورة الإسراء:- 102]** وكلمة «لازب» من قولــه تعــالى: ﴿ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ **[سـورة الصافات:-11].**

وإذا تجاوزنا ذلك وجدنا أنّ نشأة علم التّصريف سارت جنباً إلى جنــب مع نشأة النّحو، لأنّ أسباب نشوئهما مشتركة، ولم يكن دارسو اللغة يفرقون بين لحن في الإعراب ولحن في بناء الكلمة، لأنّ مسائل اللّحن الصّــرفية كانــت تعالج مع مسائل اللحن النّحويّة، لذا وجدْنا في أوّل عهد التّصنيف في العربيــة وعلومها إدراج مباحث علم التّصريف في أثناء مباحث علم اللّغــة مــن دون تمييز بين مبحث وآخر؛ لأنّ الفصل بين هذه الدّراسات لم تتهيّــأ لــه أذهــان

العلماء بعدُ، فعلماء النّحو والصّرف كانوا علماء اللّغة[1] ، يزاد على ذلك أنّ النّحو والصّرف يجمعهما غرضٌ واحد، وهدف مشترك هو ضبط الألفاظ بناءً وإعراباً، وما تقتضيه صحّة الاستعمال اللّغوي وسلامته من اللحن والخطأ. وبسبب ذلك نشأ الدّرس اللّغوي عند العرب شاملاً فروع هذا العلم، على اختلاف بين العلماء في الاهتمام بمعالجة جانب معيّن من جوانب اللّغة. فمن العلماء من جمع بين فروع الدّرس اللّغوي، ومنهم من اهتمّ باللّغة بموضوعاتها المختلفة، كالغريب والنّادر، وغيرهما من الظواهر اللّغويّة. ومنهم من اهتمّ بالتّصريف فشغل حيزاً كبيراً من دراسته؛ لأنّ الكتب التي أرّخت لهذه العلوم لم تُبد تمييزاً واضحاً بين النّحو والتّصريف.

وكان لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) إشارات رائدة في مسائل التّصريف، إذ تكلم في أصول البناء، وزوائده، ومواضع الزّيادة، والإعلال بشكل ميسّر يدلّ على بدايات هذا العلم، قال: «أصل الكلام بناؤه على (فَعْل) ثُمّ يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكّر من الواحد والاثنين والجمع، كقولك: فَعَلتُ، فعلْنا، وفَعَلْنَ وفعَلا، وفعلوا(...) ويزيدون في أوساط (فَعَل): افتعل وأفعل، واستفعل، ونحو هذا والأصل: فَعَل، وإنّما أعادوا الزّوائد إلى الأصل»[2].

([1]) ينظر: مفتاح العلوم: السكاكي، "ابو يعقوب يوسف بن أبي بكر" ، تحق: أكرم عثمان ، مطبعة دار الرسالة، بغداد ، 1981م، ص: 2 وما بعدها.

([2]) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى القاهرة، مصر، د.ط، 1381م، 377/1.

وقد نبّه عيسى بن عمر (ت 149هـ) على بعض صيغ الأسماء كقوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ **[سورة البقرة: من الآية 68]**، فهو يرى أن كل اسْم على ثَلاثَة أحرف أَوله مضموم، فيه أقوال؛ فَمن الْعَرَب من يثقله وَمِنْهُم من يخففه نَحْو الْيُسْر والعُسر[1]. كما أشار إلى المفرد من جمع التكسير في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ **[سورة العلق: 18]**. قال: سمعت واحدها (الزّابنُ)[2] وقال بعضهم: إنّها من اسم الجمع[3*].

وممّا لا شكّ فيه أنّ لأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) إشارات واضحة تدلّ على دوره الفعّال ومشاركته الرّائدة في وضع أسس مباحث علم التّصريف. فقد أشار إلى ترك التنوين في مثل (هذه هِنْدُ بنتُ فلانة)، على الرغم من كونها مصروفة، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال وليس لالتقاء الساكنين[3].

([1]) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تحق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص: 101. وإبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت. ص:330، والموسوعة القرآنية، خصائص السور، ، جعفر شرف الدين، تحق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، 187/1 والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 111/2.

([2]) ينظر: الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين، 55/12 و روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الألوسي، تحق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط1، 1415هـ، 409/15.

* اسم الجمع هو الذي لا واحد له من لفظه، ذلك كقولك: عالَمُ، والأنامُ، والرّهط، والنّفَر، والمَعْشر، والجْيش، والنّاس، الغَنَم، والإبل، وغيرها كثير.

([3]) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 83/1.

ومن مواقفه أنه كان يَقُول [فِي تصغير «حبارى»] حُبيرة، فيحذف الألف ويبدل مِنْهَا هَاء التَّأْنِيث؛ لتَكون فِي الاسْم عَلامَة تَأْنِيث. وَيفْعل ذَلِك بِكُل مَا فِيهِ ألف التَّأْنِيث خَامِسَة فَصَاعِدا[4].

ومن بين آرائه أيضا تفريقه بين (فَعْلى) و(فُعَالى) في جمع (فعيل) نحو: أسير وأسرى وأسارى، فيقول: الأسرى: الّذين جاءوا مستأسرين، والأسارى: الذين جاءوا في الوثاق والسّجن[2]، وهذا تأكيد لاهتمامه في التّفريق بين أبنية الألفاظ لفرق الدّلالة.

وكان مذهب يونس بن حبيب (ت 182هـ) في النّسب إلى (فَعْلة) و(فِعْلة) ممّا لامه ياء إجراؤه على ما أصله (فَعِلة) أو (فِعْلة)، ونجد سيبويه يقول في هذا: « أما يونس فكان يقول في ظبيةٍ: ظبويٌّ، وفي دميةٍ: دموي، وفي فتيةٍ: فتوي»[3]. ويحتج بقول العرب في النسب إلى بطية: بِطَوِيّ، فقِياسُ هَذَا أنْ يجْرِي «مئَة» وَإِن كانتْ «فِعْلة» مَجْرى «فَعَلة» فَيَقُول مِنْهَا «مِئَوِيٌّ» فيَتَّفِقُ اللَّفْظان من أَصلَيْن مُخْتَلِفَيْن[4]. وفي النسبة إلى (أخت وبنت) تقول على مذهبه (أُختيّ وبنتيّ). وأصل هذين الاسمين (بَنَوٌ وأَخَوٌ) بدلالة التكسير على

(4) ينظر: المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان،262/2.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 252/2.

(3) الكتاب، سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 347/3. وينظر أيضا: المقتضب، المبرد، 137/3. والأصول في النحو، ابن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 65/3.

(4) ينظر: الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط4، د.ت، 108/2

(أفعال) نحو أبناء وآخاء، وإذا أردت النسبة إليهما على مذهب الجمهور قلت: أخَوَي وبَنَوي[1].

ثم نَما علم الصّرف وترعرع برعاية العلماء حتى نضج ودنت قطوفه في كتاب سيبويه (ت 180هـ) الّذي ضمّ مسائل الصّرف وقواعده وأصوله مع قواعد النّحو، فهي وليدة أفكار العلماء من أبي الأسود (ت 69هـ) حتّى إمام النّحاة «سيبويه»، وأنّ كتب الأوائل الذين سبقوا مَجيء سيبويه، من الذين وضعوا قواعد علم الصّرف والنّحو، لم تصل إلينا. فهناك حلقة مفقودة من تأريخ العربية، منذ وُضعت القواعد، حتى زمن سيبويه الذي وصل إلينا كتابه، مكتمل الأبواب، جامعاً لمسائل النحو والصّرف.

لقد ذكر أصحاب الطبقات ومؤرخو النحو أسماء علماء ألّفوا كتباً تحمل اسم التصريف أو التصاريف قبل سيبويه، مثل كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 120هـ)، وكتاب التصاريف للمكتيمي (ت 125هـ)، وكتاب التصريف لمخنف (ت 125) والتّصريف لأبي الحسن علي بن المبارك الكوفيّ (ت 194هـ) [2]، غير أنّنا لا نعرف من أمر هذه الكتب شيئاً إلاّ عنواناتها؛ لعدم وصولها إلينا.

([1]) ينظر: الكتاب، سيبويه، 361/3. والأصول في النحو، ابن السراج، 77/3، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، 165/4. والنحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف، مصر، ط15، د.ت، 736/4.

([2]) ينظر: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص: 354.

وكان لسيبويه فضل الرّيادة في عدم الخلط بين هذين العلمين، وإنْ جاء بهما في كتاب واحد، إذ جَمع في كتابه علوم اللّغة الأساسيّة التركيبية والبنائية والصّوتية، وعدّ الصّرف من صناعة النحويين، إذ قال «وهو الّذي يسميّه النّحويون التّصريف والفعل»[1] . ودرس سيبويه: ما بنته العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلة والمعتلّة، وقدّم في ذلك دراسة وافية لأبنية الأسماء الثلاثيّة المجرّدة فاصلاً فيه بين ما يأتي اسماً، وما يأتي صفة، ثمّ أبنية الأسماء الثلاثيّة المزيدة من غير المعتل مبيّناً الاسم من الصّفة[2].

والّذي لا مراء فيه أنّ كتاب سيبويه قد أتى على جلّ مباحث التّصريف، وأشبعها بحثاً ودراسة، فقد عرض لموضوع الزّيادة في البناء الصّرفيّ، مبتدئاً بالزّيادة الّتي تلحق أوّل البناء، ثمّ ما تلحقه الزّيادة في غير أوّله[3].

وأردفها بدراسة لأبنية الأفعال الثّلاثيّة المزيدة، وحروف الزّيادة الّتي تصيبها، ومواقعها في البناء مع التّمثيل لكلّ بناء، وقدّم فصلاً مستقلاً عن أبنية الأسماء والصّفات الرّباعية المجرّدة والمزيدة، ثمّ أبنية الأسماء الخماسية مع باب لتمثيل الأفعال الرّباعيّة المجرّدة والمزيدة[4].

أمّا مباحثه الصّرفيّة الأخرى، الّتي تختص بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالنسب والتثنية والجمع والتّصغير والمقصور والممدود والتّكسير، فقد عالجها معالجة دقيقة معتمداً على ما سمعه ممّن يوثق

([1]) الكتاب، سيبويه، 242/4.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، 242/4.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، 276/4.

([4]) ينظر: المرجع نفسه، 326/4.

بعربيتهم، وساعده في ذلك ذكاؤه الحادّ، وسعة فهمه، وعمق إدراكـــه، وقــوّة فطنته، وما أخذه عن شيوخه.

ويؤكّد بعض الباحثين المحدثين أنّ سيبويه «قد جمع مباحث الصّرف في سياق ضبطه لعلوم العربيّة، ووضع قوانينها دون تفرقة بــين نحــو وصــرف وقراءات وأصوات وغير ذلك، وإنْ كان يمكن أن يقال: إن سيبويه جمع مسائل الصّرف في مكان متميّز، وذلك يدل على تميّز مواد الصّرف عنده من مــواد النّحو، وإنْ لم يُشر إلى أنّها خاصة بعلم غير النّحو»[1]

وكانت عنايته بظاهرة تعليل الظواهر الصّرفية تعتمد أحياناً على صــور التّعليل الّتي سمعها من شيوخه كالخليل ويونس ممّن كان لهم اهتمام فــي هــذا الجانب من جوانب الدراسة اللغوية، مثل تعليله فتح بناء التّصغير الّذي لحقتــه علامة التّأنيث نحو حُبيلَى وبُشيَرى وأُخيرَى، «وذلك أنّ هذه الألف لمّا كانــت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التّصغير، وجعلوها بمنزلة الهــاء الّتــي تجيء للتأنيث وذلك قولك في طلحة طُلَيْحة»[2]

وقد علّل حذف الهمزة من الفعل المضارع الموزون على (يُفعِل) مثــل يُكرِم وأصلُه يُؤَكرِمُ، و(يُفعَل) مثل يُكرَمَ وأصله يُؤكرَم، قائلاً: «وزعم الخليــل أنّه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفعِل) و(يُفعَل) وأخواتهما، كما ثبتت التّاء

([1]) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغــداد، العــراق، د.ط، 1965م، ص: 27.

([2]) الكتاب، سيبويه، 418/3.

في (تفعّلْتُ) و(تفاعلتُ) في كلّ حال، ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب (أفعل) من هذا الموضع، فاطّرد الحذف فيه لأنّ الهمزة تثقل عليهم ...»[1].

وقد سجّل أبو عثمان المازنيّ (ت 249هـ) خطوة جديدة في تأريخ الدّرس الصّرفيّ، إذ خصّ علم الصّرف بتأليف مستقل عن علوم اللّغة سمّاه التّصريف، وعلى الرّغم ممّا رددته كتب الفهارس والتراجم من ظهور مصنّفات متعددة، وجهود مختلفة تحت هذا العنوان إلا أنّ فقدانها، وعدم وصولها إلينا، جعلنا نعدّ هذا العالم أوّل مَن وضع تأليفاً مستقلاً في علم الصّرف، وكان قبل ذلك مندرجاً في علوم اللغة الأخرى.

وكان المازني ينماز بالفطنة والذكاء والألمعية. ويظهر فضله وخصب عقله وقوّة ذهنه من إفحامه مناظريه دائماً بالحجج القاطعة والأدلّة الواضحة، منها مناظرته علماء عصره التي عقدها الخليفة الواثق والمتوكّل وغيرهما[2]. وكان عصرُه زاخراً بالثقافة التي تنوّعت مشاربها، وتعددت مصادرها واتجاهاتها، وحضر حلقات النّحاة واللّغويين البصريين والتقى نحاة الكوفة، وأكثر الأخذ عن الأصمعيّ وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاريّ، ولزم الأخفش الأوسط، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وناظر ابن السكّيت وغيره[3].

([1]) المرجع نفسه، 279/4.

([2]) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ط، 1968، ص: 115 وما بعدها.

([3]) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، تقي الدين الأسدي الشافعي، تحق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1974م، ص:92.

وبحكم هذه العوامل، وتداخلها وإفادة المازنيّ منها، تمكّن من أن ينظّمَ قواعد هذا العلم، وأصوله ويفرزه عن علوم اللغة الأخرى، ليقيمه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وأصوله وأمثلته الكثيرة التي ذلّلَ بها شوارده، وسهّل ما كان صعباً وجمّع ما كان متفرقاً وأودعها في كتابه (التصريف) الذي قال فيه شارحه (ابن جنيّ): «ولمّا كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التّصريف وأسدّها وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلّصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخّرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني عنيتُ بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزّيادة في شرحه»[1]، ولم يضع المازني حدّاً للتّصريف، وإنما أوضح أهمّيته وبيّن غرضه الذي وضع من أجله.

وفي مباحثه الصّرفية الخالصة أكّد المازني التّمسّك بسنن العربية، ونهجها في القياس، إذ يقول: «إنّما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بَنَتْ من الأسماء والأفعال، فإذا سُئلتَ عن مسألة فانظر، هل بنت العرب مثالها؟، فإنْ كانت بنَتْ، فابن مثلَ ما بَنتْ، وإنْ كان الذي سُئِلتَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تبْنِهِ، لأنّك إنّما تريد أمثلتهم، وعليها تقيس»[2]

وبحث المازني القلب والإعلال وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي، وغير ذلك من أبواب علم الصّرف[3].

([1]) المنصف، ابن جني، ص:05.

([2]) المرجع نفسه، ص: 95.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 73، 190، 270، 279، 330.

وحاول أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ) بحث الأبنية الصّرفية في عمليّات تدريبية، وافتراضات عقليّة بدلاً من البحث عنها بحثاً علمياً يقوم على الاستقراء والتتبّع، وعرفت هذه العمليّات بعده بمسائل التّمرين(*) الّتي لجأ إليها بعض العلماء لإظهار المهارة في هذا الميدان، ومن أمثلة ذلك قوله: « فإذا قيل لَك: ابْنِ مِنْ (ضرب) مثلَ (جَعْفَر)، فقد قَالَ لَك: زد على هَذِه الْحُرُوف الثَّلاثَة حرفا، فحقُّ هَذَا أَن تكرّر اللام فَتَقول: (ضَرْبَبٌ)، فَيكون على وزن (جَعْفَر)، وَتَكون قد وضعت الفاءَ وَالْعين فِي موضعهما، وكرّرت اللام، حتّى لحِق بِوَزْن (فَعْلَل). أَلا ترى أَنَّك (...) إِذا قيل لَك ابْن مِنْ (ضرب) مثل (قَطَّع) [تقول] (ضَرَّبَ)؛ لأَنَّه إِنَّما قَالَ لَك كرّر الْعين فإِنَّما زِدْت على الْعين عينا مثلهَا. ولَو قَالَ لَك ابْن لي من (ضرب) مثل (صَمَحْمَح)(*) لَقلت (ضَرَبْرَب)؛ لأَنَّه إِنَّما قَالَ لَك كرّر الْعين وَاللام، فأَجَبْته على شَرْطه. ولَو قَالَ لَك: ابْن لي من (ضرب) مثل (جَدْول)، لَقلت: (ضَرْوَبٌ)»[1].

وقد غلب على بعض مباحثه الصّرفيّة الاستطراد والتشتّت في عرض المادة، فقد أعاد الحديث في كثير من المسائل الصّرفيّة في أكثر من موضع، ومثال ذلك حديثه عن صيغة (فَيعِل) وصيغة (فيعَل) في قولهم (سيّد وميّت) فقد ذكر هذه الصّيغ واختلاف الآراء في أكثر من موضع، واستطرد في الحديث

(*) مسائل التمرين هي: أن تبني كلمة مثل نظائرها، كأن يقال لك: ابن كذا مثل كذا

(*) يقال: رجل صمحمح للشديد والقوي. ينظر: فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002. ص: 48.

(1) المقتضب، المبرد، 69/1.

أيضاً عن «ما وقع على حرفين من الأسماء»، نحو يد ودم حتّى داخل بينهما[1].

وتحدّث المبرّد عن التّصريف وحدوده ومعرفة أقسامه، قائلاً: «وهذه حدود التّصريف، ومعرفة أقسامه، وما يقع فيه من البدل والزّوائد، والحَذف، ولا بُدّ من أنْ يُصدّر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك»[2].

وإذا تقدّمنا في الزّمان حيث ابن السّراج (ت 316هـ) يُطالعنا كتابُه (الأصول في النّحو)، وهو من المصنّفات ذات الصّبغة النّحوية، وقد جعل الجزء الثالث منه لمباحث علم التّصريف[3] وأعطاها مجالاً رحباً، وانفرد بذكر جملة من الآراء التي لم تُؤلف عند سابقيه، فقد تحدّث عن الزيادة وأنواعها وأغراضها، وأعطاها اهتماماً كبيراً، وجهداً واضحاً من جهوده الصّرفية، وأحصى أبنية الأسماء الخماسية فوجدها خمسة أبنية، مستدركاً على سيبويه بناءً واحداً لم يذكره في كتابه على حدِّ زعمه[4]، وهذه الأبنية هي: «فَعَلَّلٌ»[5]،

([1]) ينظر مثلا: المقتضب، المبرد، 90/1، 125، 172، 222، و283/2.

([2]) المرجع نفسه، 35/1.

([3]) عالج ابن السراج مواضيع التصريف في الفصل الثالث، وكانت أبوابه كما يلي:
باب التحقير، باب النسب، باب المصادر وأسماء الفاعلين، ذكر المشتق من ذوات الثلاثة على مثال المضارع مما أوله ميم، باب الإمالة، الأبنية وأقسامها، ذكر التصريف، ذكر ما يتم ويصحح ولا يعل، باب اجتماع الحروف المعتلة في كلمة، باب الإدغام، باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه.

([4]) الأصول في النحو، ابن السراج، 184/3-186.

([5]) كـ: «فرزدق»، وهو الرغيف، وفتات الخبز، وواحده فرزدقة، وهو لقب للشاعر همام بن غالب.

«فَعْلَلِلٌ»[1]، «فُعَلْلِلٌ»[2]، «فِعْلَلٌّ»[3]، وفُعْلَلِل، وهو البناء المستدرك على سيبويه قال: «وأمّا هُنْدَلِع، فلم يَذكَره سيبويه، وقالوا: هي بقلة»[4]

كما أفرد باباً لدراسة التحويل والنقل في الأبنية، وأراد به أنّ تغيير هيأة البناء الصّرفي مرهون بتغيير مواقع حركات الشّكل الصّرفيّ وسكناته للحصول على بناء صرفيّ آخر ذي تشكيل صرفي مختلف نحو «قُلْت وبِعْتُ» من «قال وباع»، والأصل «قَوَلْتُ» و«بَيَعْتُ» إذ يقول: «نقلْتَ ما كان من بنات الواو إلى "فَعُلْتُ" وما كان من بنات الياء إلى "فَعِلْتُ" ثُمّ حَوّلْتَ الضمّة إلى الفاء، وأزلْتَ الحركة الّتي كانت لها في الأصل، فقلتَ: قُمْتُ وبُعْتُ وكانَ التقديرُ: قُوَمتُ وبَيِعتْ»[5].

وحين نلقى القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب «من علماء القرن الرابع الهجري» في كتابه: «دقائق التّصريف»، نجد الأمر يختلف كثيراً مادّة ومنهجاً، وكتابه هذا يعدّ أهمّ أثر من آثار التأليف المستقل في ميدان علم الصّرف بعد تصريف المازنيّ، فقد حوى هذا الكتاب مسائل صرفيّة مختلفة كل الاختلاف عن مسائل المازنيّ، ومباحثه التي تناولها، وقد رسم منهجه في مقدمة الكتاب

([1]) مثل: «جحمرش»، وهي العجوز الكبيرة، والمرأة المسنة. والأرنب المرضع، ومن الأفاعي الخشناء.

([2]) مثل: «قُذَعْمِلٍ» و«خُبَعْثِنٍ»، فالأول للمرأة القصيرة الخسيسة، وكذلك صفة للضخم من الإبل، والكلمة الثانية صفة للرجل الضخم الشديد.

([3]) كقولك: «قَرْطَعب»، وهي دابةٌ، ونحو«جِرْدَحْلٌ»، وهو الضخم من الإبل الذكر أو الأنثى، وكذلك للوادي.

([4]) الأصول في النحو، ابن السراج، 186/3.

([5]) المرجع نفسه، 278/3.

قائلاً: «وأقدّم القول في الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر والنعوت؛ لأنّ فيها من المعاني اللّطيفة والحجج القويمة والأدلّة الموثّقة ما ليس في غيرها، ثم أبدأ بأصول الصّحيح، ثمّ بفروعه، لأنّه أشمل مأخذاً، وأقلّ كلفة، وأيسر خطباً، ثمّ بالأولى به حتّى أستوعبه وأتمّه، وأختمه – إنْ الله قضاه وشاءه – بشواذ كلام العرب وأطراف من النحو»[1].

وله مصطلحات خاصّة لم يستخدمها القدماء، ولم نقف عليها عند غيره ومن أمثلة ذلك تقسيماته الأفعال، فالفعل الماضي عنده من حيث الدّلالة المعنويّة ثلاثة أنواع: نص[2] وممثل[3] وراهن[4]، ومن حيث الدّلالة الزمنية

([1]) دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ص: تحق: أحمد ناجي القيسي وآخرَين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، د.ط، 1987م، ص: 14.

([2]) فالنص هو الذي يوافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه، كقوله تعالى: {**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا**} [النحل : 75]

([3]) والممثل هو ما كان لفظه ماضيا ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، كقوله تعالى: {**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**} [النحل : 1]، أي: يأتي، وهو يوم القيامة. ومثله قوله أيضا: {**وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ**} [فاطر : 9]أي «فنسوقه إلى بلد ميت، فنحيي به الأرض»، ومثل ذلك قولك في الدعاء: غفر الله لك، والمعنى: يغفر الله لك، لأنه توسل وطلب وليس إخبارا. ومثلها أيضا: أدام الله عزك، وأطال الله عمرك، وغير ذلك من أساليب الدعاء.

([4]) الراهن، هو الباقي على حالة واحدة لا يتغير سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، كقوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا} [الأحزاب : 27] ، فالله تعالى كان قديرا، وهو اليوم قدير، وبعد اليوم قدير، فسبحانه العلي القدير.

سمّـــاه ماضـــياً وواجـــباً وعائراً ومُعَرّى[1]، وقسم الفعل المضارع معنويا إلى قسمين: نص[2] وممثل[3].

أمّا فعل الأمر فقد قسمه إلى تسعة أوجه[4] ناظراً إلـــى جـــميع الصّيغ التـــــي تفـــيـــد الطّلب.

([1]) سمي ماضيا؛ لأنه مضى، ومفروغ منه، وسمي واجبا؛ لأنه وجب وفُرغ منه، وهو مـــأخوذ مـــن قولهم: «وجب علينا الحائط» إذا سقط، وسمي عائرا؛ لأنه عار أي ذهب وانقضى وقتـــه، ويقـــال لـــه: معرى؛ لأنه عُرّيَ وجُرّدَ من الحروف العوامل والزوائد.

ينظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ص: 17-26.

([2]) فالنص هو ما وافق لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معناه، ومن ذلك قولك: «يضـــرب زيـــدا عمـــروا غدا».

([3]) والممثل ما كان لفظه مستقبلا، ومعناه ماضيا؛ وذلك نحو قولك: سرت أمس حتى أدخلها، والمعنى: «حتى دخلتها»؛ لأن في قولك: سرت دليلا عليها. وقرأ مجاهد ونافع: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُـــولُ الرَّسُـــولُ} [ســـورة البقرة: -214-]، «بِالرَّفْع»، والحجة في ذلك أَنَّهَا بِمَعْنى: «قَالَ الرَّسُـــول» علـــى الْمَاضِـــي، ولَيْسَت على الْمُسْتَقْبل وَإِنَّمَا ينصب من هَذَا الْبَاب مَا كَانَ مُسْتَقْبلا. فَرفع يَقُول ليعلم أَنه مَاض». وَقَـــرَأَ الْبَاقُونَ: { حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} بالنّصب. وحجتهم أَنَّهَا بِمَعْنى الانْتِظَار، وَهُوَ حِكَايَة حَال الْمَعْنى وزلزلوا إِلَى أَن يَقُول الرَّسُول. ينظر: المرجع نفسه، ص: 29.

وحجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، ص:131. ومعاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفراء، 132/1.

([4]) الوجه الأول: نحو: اضرب، واشرب، والوجه الثاني: هو أمر الواحد والاثنـــين والجماعـــة بلفـــظ الاثنين، فتقول في أمر القوم، اضربا يا رجال. ومن ذلك قول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حبيب ومنزل ❁ بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والأمثلة في هذا كثيرة. والوجه الثالث: أمر يؤمر بلفظ المصدر، كقولك: ضرباً يا زيدُ. والوجه الرابـــع: أمر يؤمر بلفظ الغائب، وهو أن يُقال: ألاَّ يَخْرُجْ، على معنى: ألاَّ اخرج. والوجه الخامس: أمر معـــدول عن وجهه إلى وجه آخر، كقولهم: ضرابِ زيدا وشتامِه، ودراكِ إبلكَ. وهذا من الأسماء الخمسة المبنية على الكسر. والوجه السادس: أمر يؤمر باللام المكسورة عند المغايبة، كقولك: ليراجع أخـــوك درســـه. والوجه السابع: أمر يؤمر بلفظ الإغراء، كقولك: عليك زيدا، ودونك عمرا. قال الفراء: «والعربُ تـــأمر من الصفات بعليك وعندك إلخ». معاني القرآن، الفراء 498/1. والوجه الثامن: أمر يؤمر بالنون الثقيلة والخفيفة، فتقول: اضربنَّ واضربانّ، واضْرُبُنَّ. والوجه التاسع: أمر يجيء على لفظ الخبـــر، كقولـــك: كذب عليك الحج، كذب عليك العمرة، كذب عليك الغزو، أي عليك بهن.....=

وخالف الصّرفيّين في إطلاقه مصطلح «المنقوص» على ما عُرف بـ«الأجوف» نحو قال وباع وخاف، وعلّل ذلك أنّ الواو نقصت منه في الأمر نحو «قُلْ» وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو «قُلتُ»، و«قُلتَ»[1].

ولم يستغنِ المؤدّب عن آراء سابقيه، وأقوالهم وأفكارهم، فقد نقل عن الخليل ويونس وسيبويه، والفرّاء، والكسائي وابن الأنباري، وقطرب والأصمعيّ وابن قتيبة وثعلب وغيرهم.

وكان أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت391هـ) على رأس العلماء القدامى في تبيان أهميّة الصّرف وفوائده، والحَث على تعلّمه، حيث يقول: «التّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ الحاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنّه ميزان العربيّة، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من «فَعُل» لا يجيء إلا على «يَفْعُل» بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول: «كرُم يكرَم» بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تاركٌ لكلام العرب»[2].

ويرى "ابن جني" أنّ من أهمل الصّرف من علماء اللّغة واعتمد على السّماع لم يحكم القياس، ولم يمهر به حتّى وقع في كلامه تخليط واضطراب، فإذا ألّف أحدهم كتاباً، وجدت رأيه سديداً فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس

=ينظر أيضا: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ص: 99-118 ومعاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفراء، 498/1. وحجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، ص:333.

([1]) ينظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ص:254.

([2]) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، ص: 02.

وأخذ يصرّف ويشتق اضطرب كلامه وخلّط، ثم إنه يعقّب على ذلك بقوله: «وليس هذا غضّاً من أسلافنا، ولا توهيناً لعلمائنا كيف [نفعل ذلك] وبعلومهم [نحن] نقتدي وعلى أمثلتهم نحتذي؟، وإنّما أردتُ بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علوم العربيّة، وأنّه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين إليه، كثيرا ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل»[1].

وكان لتأثر أبي الفتح بآراء أستاذه أبي علي الفارسيّ، وإعجابه بها وشغفه بتعليلاته ودقّة أقيسته، واقتباسه آراءه، وأفكاره ما جعله يرث إمامة أستاذه لعلم التّصريف؛ لأنّه أتقن ظواهره علماً وفقهاً وتأويلاً، وتحليلاً حتّى دفعته رغبته في التّعمّق فيه، إلى أنْ يقرأ على أستاذه كتاب التّصريف للمازني، وقد ناقش مادّة تصريف المازني مناقشة واسعة في شرحه له المسمىّ: (المنصف في شرح تصريف المازني)، وأنْ يضع مصنفّات في هذا العلم، منها كتاب التصريف الملوكي، وكتاب الخصائص[2].

ويعرّف "ابن جنّي" التّصريف تعريفاً لا يفارق فيه نظرة الأقدمين الّتي تقصره على مسائل التمرين، قال «التّصريف إنّما هو أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى مثال ذلك أنْ تأتي إلى «ضرب» فتبني منه مثل «جعفر» فتقول «ضَرْبب»، ومثل «قِمَطرْ»: «ضِرَبّ»، ومثل «دِرْهَم»: «ضِرْببَ»، ...»[3]

([1]) المرجع السابق، ص: 03.

([2]) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 266 وما بعدها.

([3]) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، ص:03 وما بعدها.

وقال في موطن آخر: «فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنّحو لمعرفة أحواله المنتقلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قام بكرٌ» و«رأيتُ بكراً»، و«مررت ببكرٍ»، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تتعرّض لباقي الكلمة»[1] وهو بذلك يرسم الخطوط الأولى الّتي تميّز علم الصّرف الذي يُعنى ببنية الكلمة من علم النّحو الذي يعنى بأحوالها المنتقلة.

ويطالعنا في هذا المجال الزّمخشري (ت 538هـ) في كتابه المفصّل في العربيّة، وعلى الرّغم من أنّ كتابه هذا لم يكن مُستقلاً في علم التّصريف، إلا أنه استوفى فيه مباحثه مقسّمة ومبوّبة على نحو متميز واضح، فقد تحدّث عن التثنية والجمع والتّصغير والنّسب، والمقصور والممدود، وختم مباحث الاسم بمبحث عقده لأبنية الأسماء، فجعل باباً للثلاثي وآخر للرباعي والخماسي، وبذلك أحاط بمباحث الاسم الصّرفيّة، وانتقل إلى القسم الثاني، وهو قسم الأفعال، فتحدّث فيه عن أبنية الأفعال الأصليّة والزّيادات الطّارئة عليها، وفي القسم الأخير تحدّث عن تخفيف الهمز والتقاء السّاكنين، وحكم أوائل الكلم وزيادة الحروف وإبدالها وإعلالها، وإدغامها.

إنّ المتأمّل في هذه الاتجاهات جميعها، سواءٌ تلك الّتي جعلت التصريف قسيماً للنّحو، أو الّتي خصّته بتأليف مستقل، يصل إلى أنّ مفهوم التّصريف لم يبق محصوراً في الموضوعات التي نُسبت إليه في زمن سيبويه أو الذين سبقوه، وإنّما خرج إلى معالجة موضوعات جديدة لم يكن السّابقون يعدّونها من

([1]) المرجع السابق، ص:04.

التّصريف، فسيبويه عقد باباً في كتابه بحث فيه أبنية الأسماء والصّفات الثّلاثية والرُّباعية والخماسية المجرّدة والمزيدة وذكر الطرائق الّتي يعرف بها الزّائد من الأصليّ، وكل هذا يُسمّيه التّصريف والفعل[1] فالتّصريف على هذا يتضمّن أمرين: الأوّل بحث أبنية الأسماء والصّفات بأنواعها، والثاني بحث عمّا أطلق عليه المتأخرون (مسائل التمرين).

([1]) الكتاب، سيبويه، 242/4.

الـميـزان الـصرفي

- **تعريفه**
- **قواعد الميزان الصرفي:**
  - **في البنية الأصيلة .**
  - **ب/ في حال الزوائد**
  - **ج/ في حال الحذف**
  - **د/ في حال القلب**

الميــزان الصـرفــي

لكل أهل صناعة معيار أو مقياس يقابلون به ما يعرض عليهم، ولما كان نظر علماء الصرف إلى الكلمة من حيث حروفها التي تتألف منها ليعرفوا أصالتها وزيادته، ومن حيث هيئة هذه الحروف وضبطها على أي صورة كانت، اضطرهم ذلك إلى اتخاذ معيار سموه: «الميزان الصرفي».

وهو مقياس دقيق تعرف بواسطته أحوال بنية الكلمة، وحركات أحرفها، وعلى أساسه يتم التمييز بين الحروف الأصول وبين ما يحدث للكلمة المفردة من الإضافة والحذف وما جرى مجراهما.

ولما كان أكثرُ كلماتِ اللغة العربية ثُلاثيًّا، «اعتبر علماءُ الصرفِ أنَّ أصولَ الكلماتِ ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرة بصورةِ الموزون، فيقولون فى وزن قَمَر مَثَلًا: فَعَلْ، بالتحريك، وفي جمْل: فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفى كَرُمَ: فَعُل، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جَرًّا»[1].

وعلى هذا الأساس أطلق علماء اللغة على الحرف الأول: فاء الكلمة، وعلى الثاني: عين الكلمة، وسموا الثالث لام الكلمة.

وأضافوا اللام الثانية والثالثة، بالنسبة للكلمات الرباعية والخماسية، فكلمة "**سفرجل**" مثلا تتألف من:

([1]) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تحق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص: 14.

1- فاء الكلمة: حرف السين.

2- عين الكلمة: حرف الفاء.

3- اللام الأولى للكلمة: حرف الراء.

4-اللام الثانية للكلمة: حرف الجيم.

5-اللام الثالثة للكلمة: حرف اللام.

وفي ذلك يقول صاحب شرح الشافية: « ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الثلاثة الأصول بلام ثانية؛ فيقال [دَحْرَجَ] على وزن [فَعْلَلَ] و [جَعْفَر] على وزن [فَعْلَلَ]. ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدين على الثلاثة أصول بلام ثانية وثالثة؛ فيقال [جَحْمَرِش] على وزن [فَعْلَلِل]-بثلاث لامات- وهذا لا يكون إلا في الأسماء»[1].

وقد علل مجيء الميزان على ثلاثة أحرف بقوله: «وإنما كان الميزان ثلاثيا لكون الثلاثي أكثر من غيره؛ ولأنه لو كان رباعيا أو خماسيا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيا لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي به إلا بزيادة اللام مرة أو مرتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف»[2].

وللميزان الصرفي قواعد يجب اتباعها وتطبيقها لمعرفة وزن الكلمة، ومن دون مراعاة هاته المعايير والقواعد لا يمكن التوصل إلى الوزن ومعرفته منوطة بمعرفة هذه الأحكام.

([1]) ركن الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، ص: 174.

([2]) المرجع نفسه، ص: 175.

قواعد الميزان الصرفي:

أولا: في البنية الأصيلة:

1. تكون مقابلة حروف الكلمة الثلاثية بحروف الميزان: الفاء والعين واللام على الترتيب، فنقول في وزن: جَلَسَ: فَعَلَ، وفي وزن "يَوْمٍ" فَعْل وفي وزن "جُرْمٍ" "فُعْل"، ويجب التنبيه هنا إلى ضرورة اتباع الحركات الإعرابية التي تختلف في الوزن باختلاف الموزون (الكلمة المراد وزنها).
2. تكون مقابلة حروف الكلمة الرباعية الأصيلة، من غير زوائد بإضافة لام أخرى إلى الميزان، فنقول في وزن: "نرجس" فعلل، وفي وزن "عسجد" فعلل كذلك، وفي وزن "طُحلب" فُعْلُل.
3. تقابل الكلمة الخماسية الأصيلة من غير حروف زائدة بإضافة لامين إلى الميزان "فعل"، فتصبح "فعلل"، فوزن "سَفَرْجَلٍ" مثلا هو "فَعَلْلَلٍ".

ثانيا: في حالة الزوائد:

1. إذا كانت الزيادة ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، نقوم بتكرير الحرف الذي يقابله فى الميزان، فنقول فى وزن «عَلَّمَ»، بتشديد العين: «فعَّلَ»، وفي وزن «جَلْبَبَ»: فَعْلَلَ؛ ويقال له مضعَّف العين أو اللام[1].

([1]) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، 14/1.

2. أما إذا كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة المنتظمة في حروف كلمة «سألتمونيها»، التى هى حروف الزيادة، فإننا نقوم حينئذ بمقابلة الحروف الأصول بالأصول، والتعبير عن الزائد بلفظه[1].

– نقول فى وزن قائم: «فاعِل»، فالحروف الأصول للكلمة هي القاف والهمزة والميم، نقابلها بحروف الميزان الفاء والعين واللام (فعل)، ثم نضيف الحرف الزائد في الكلمة الموزونة، وهو حرف الألف، فيصبح وزن (قائم) هو (فاعل).

– أما فى وزن «تقدَّمَ»، فنقول: «تَفَعَّلَ»، فهذه الكلمة فيها زيادتان: الأولى ناشئة عن تضعيف العين، والثانية جاءت بإضافة حرف التاء في بداية الفعل.

– وكلمة "استخراج" وزنها هو "استفعال"؛ لأننا أضفنا حروف الزيادة إلى الميزان وهي الهمزة والسين والتاء في بداية المصدر، وألف المصدرية كذلك.

– وفي كلمة "مجتهد" نقول "مُفْتَعِل"، لأن اسم الفاعل هذا مصوغ بجعل الكلمة على وزن المضارعية، مع قلب ياء المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر. وهكذا نقابل الكلمة بالوزن، بمقابلة الحرف الأصلي بالأصلي، والزائد بالزائد.

([1]) المرجع نفسه، 14/1.

– وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في حالة الإبدال من تاء الافتعال، فإننا ننطق بها نظرًا إلى الأصل، فنقول مثلا فى وزن "اضطرَب"، "افتعل"، لا "افطعل"، خلافا للرضي الذي أجاز ذلك[1].

ثالثا: في حال الحذف:

إن حصل حذف فى الموزون حُذِف ما يقابله فى الميزان، فإذا حذفنا في الموزون الحرف الأول، فعلنا الشيء نفسه في الميزان، وهكذا مع ترتيب الحروف الأخرى.

فوزن الفعل «قُلْتُمْ» مثلا هو "فُلْتُمْ"؛ لأنه أجوف واوي، وفعله المجرد هو «قال» الذي أصله «قَوَلَ»[2]، وبالتالي فإن الأصل فيه أن يجيء على زنة «فَعَلْتُمْ» أي «قَوَلْتُمْ»، ويرى علماء اللغة أنه قد تم إبدال الواو ألفا؛ لأن ما قبلها مفتوح[3]، فصار الفعل «قَالْتُمْ»، فالتقى ساكنان، الأول سكون الألف، والثاني سكون البناء في اللام، فوجب حذف أحد الحرفين، ثم ضُمَّ حرف القاف للدلالة على أن حرف الواو هو المحذوف.

([1]) يرى رضي الدين الأستراباذي أنّ وزن الأفعال من مثل ""اضطرب، هو "افطعل"، وليس افتعل، وكذلك "ازدجر" وزنه "افدعل". فهو يرى ضرورة إثبات الحرف المزيد نفسه في الميزان، قال في شرح الشافية: «بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ».

ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م، ص: 18.

([2]) ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص: 72 وأيضا: درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري، تحق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص: 70.

([3]) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد بن سليم، الغلاييني، ص: 228.

ووزن الفعل «كِدْنَا» هو "فِلنَا"؛ لأن الفعل "كِدْنَا" أجوف يائي، وأصله هنا «كَيِدْنَا»[1]، وعند اتصاله بـــ«نا» نقلت حركة الياء المحذوفة إلى الحرف الذي قبلها، فأصبح «كِيْدْنَا»[2] فلما التقى ساكنان، حُذفَ الأول منهما[3]، فانتهى الفعل إلى صورته النهائية «كِدْنَا». فاستحق بذلك هذا الوزن.

والفعل «عَتَوْا» جاء على وزن «فَعَوا» بحذف لامه؛ لأن بنيته العميقة هي «عَتَوُوا»، كونه من الفعل الماضي «عتَا» الذي مصدره «عُتُوٌّ»[4]، ولأن ذلك مستثقل في النطق، تم قلب الواو الأولى التي هي لام الفعل ألفا، فصار الفعل «عَتَاوْا»، فلما التقى ساكنان حذف أولهما وهو الألف، فآل الفعل إلى صورته النهائية «عَتَوا». ولم تحذف الواو لأنها للجماعة.

ووزن الفعل (يَعِدُكُم) هو "يَعِلُكُم"؛ لأن أصل الفعل هو (يَوْعِدُكُمْ)؛ فتم حذف فاء الفعل (الواو)، حين كان نطقها مع الياء مستثقلا؛ لوقوعها بين ياء وكسرة. وفي ذلك يقول صاحب المخصص: «وكَانَ أَصله (يَوْعِدُ)، (...) وَالدَّلِيل على استثقالهم الياءَ مَعَ الواوِ أَنهم يَقُولُونَ (ياجَلُ) و(يَيْجَل) فِي

([1]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الـــرحيم صـــافي، 39/13.

([2]) ينظر: الكتاب، سيبويه، 340/3.

([3]) المرجع السابق.

([4]) والدليل على ذلك ما جاء في الآية 21 من سورة الفرقان: {وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا} [الفرقان : 21]

(يَوْجَل)[1] فحذفوا[2]؛ لوُقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ، وألزموا هَذَا البابَ (يَفْعِل) إِذا كَانَ الْمَاضِي على فَعَلَ»[3].

ووزن الفعلين: «تَذَرُ»، «يَذَرَكَ» هو: "تَعَلُ"، و"يَعَلَكَ"؛ فهما محولان عن أصليهما «تَوْذَرُ»، و«يَوْذَرَكَ»، ولكن ليست هناك علة واضحة لهذا الحذف[4]، فإنما «حذفت الواو تشبيها لها بـــ «يدع»؛ لأنها فى معناها، وليس لحذف الواو في «يَذُرُ» علة؛ إذ لم تقع بين ياء وكسرة، ولا ما هو فى تقدير الكسرة، بخلاف «يَدع»، فإن الأصل "يَودع"، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء، وبين ما هو في تقدير الكسر؛ إذ الأصل الأول: «يَوْدَع»»[5].

ومعنى هذا الكلام أن هذا الفعل «يَذَرُ» حُمِلَ على أمثال الفعل «يَدَعُ»، وذلك من سنن العرب، وهو «مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[6].

([1]) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، 307/2 وما بعدها، والمخصص، ابن سيده، 126/3.

([2]) أي حذفوا حرف الواو، واستبدلوه بألف أو ياء.

([3]) المخصص، أبو الحسن علي بن سيده، 301/4.

([4]) لأن الواو لم تقع بين ياء وكسر، كما أنها لم تقع بين ياء وما هو في تقدير الكسر (الفتح العـــارض)، وإنما وقعت الواو في (يَذَرَكَ) بين ياء وفتحة محضة، غير عارضة؛ لأن لام الفعل (الراء) لـــيس مـــن حروف الحلق.

أما الفعل (تَذَرُ)، فقد حمل على نظيره (يَذَرَكَ)، إذ ليس هنالك ما يدعو إلى الحذف خصوصا أن الـــواو المحذوفة قد وقعت بين تاء وفتح محض غير عارض.

([5]) إعراب القرآن العظيم، زكريا الأنصاري، تحق: موسى علي موسى مسعود، د.نـــا، د.ب، 2001م، ص: 215.

([6]) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، ابن جني، ص: 191.

رابعا: في حال القلب:

إذا حصَل قلبٌ فى الكلمة الموزونة، فإنه يحصل أيضا فى الميزان، فنقول مثلاً فى وزن جاه: عَفَلَ، بتقديم العين على الفاء، وفي وجه حادي: عالف، وغير ذلك من المقلوبات.

فأما كلمة (جاه) «نقل فيه الفاء إلى موضع العين وبالعكس، فوزنه عفل؛ لأن الجاه والوجيه والتوجيه والتوجه ووجه وتوجه راجعة إلى أصل واحد، وهو الوجه»[1].

ويعرف القلب بخمسة أمور[2]:

الأول: الاشتقاق، كناءَ بالمد، فإن المصدر وهو "النَّأي"، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال في وزنه "فَلَعَ". وكما فى قسِي، فإِن ورود مفرده وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُووس، فقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار "قُسُوْوٌ" على وزن "فُلُوعٌ"، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طَرَفا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقاف لعُسر الانتقال من ضمٍّ إلى كسر، وكما فى "حادِي" أيضا، فإن ورود "وحْدَة" و"واحد" دليلٌ على أنه مقلوب واحد، فوزن "حادي" هو "عالف".

الثانى: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما فى أيسَ، فإِن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، ص: 185.

([2]) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 15 وما بعدها.

يئِسَ، فيقال: "أيسَ" على وزن "عَفِلَ". ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضًا بأصله، وهو اليَأس[1].

الثالث: نُدْرَة الاستعمال، كآرام جمع رِئم، وهو الظبيْ، فإنَّ نُدْرَتَه وكثرة آرام، دليل على أنه: مقلوبُ "أرآم"، ووزن "أرآم"، "أفعال"؛ فقدِّمت العينُ التى هى الهمزة الثانية، فى موضع الفاء، وسُهِّلَتْ، فصارت "آرام"، فوزنه، "أعْفال"[2].

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين فى الطرف. وذلك فى كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل.

والقاعدة أنه متى أعلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أعلَّ اسم الفاعل منه، بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام فى موضع العين، لزم أن ننطِق باسم الفاعل من جاء جائي بهمزتين، ولذا لَزِمَ القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائيٌ بوزن "فالع"، ثم يُعلُّ إعلال "قاض" فيقال جاء بوزن "فالٍ"[3].

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: **{إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا}** [النجم: 23] فنقول: أصل أشياء "شيْأَاء" على وزن فعْلاءَ قُدِّمَت الهمزة التى هى اللام فى موضع الفاء

([1]) المرجع السابق، ص: 16.

([2]) المرجع نفسه، ص: 16.

([3]) المرجع نفسه، ص: 16.

فصار أشياء على وزن "لَفْعَاءَ"، فَمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذى هو فَعْلاء ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك[1].

الإعلال، تعريفه وأنواعه

- **الإعلال لغة**
- **الإعلال في اصطلاح علماء الصرف**
- **أنواع الإعلال ،**
- **الإعلال بالقلب**
- **تطبيقات عن الإعلال بالقلب**
- **الإعلال بالنقل**
- **نماذج تطبيقية عن الإعلال بالنقل**

([1]) المرجع نفسه، ص: 16.

- **الإعلال بالحذف**
- **مواضعه ونماذج تطبيقية منه**

الإعـلال: تعريـفه وأنـواعـه

أولا: الإعلال لغة:

هو مأخوذ من الْعِلَّةُ، «وهي: الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَلَّ الْمَرِيضُ يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ. وَرَجُلٌ عُلَلَةٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعِلَلِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ وَهُوَ بَابُ الضَّعْفِ: الْعَلُّ مِنَ الرِّجَالِ: الْمُسِنُّ الَّذِي تَضَاءَلَ وَصَغُرَ جِسْمُهُ»[1].

وقد ذكر أبو البقاء الكفوي تعريف العلة اللغوي حين حديثه عن أركان القياس، فقال: «وَإِنَّمَا سمي أحد أَرْكَان الْقيَاس عِلّة لِأَن الْعلَّة الْمَرَض فَكَانَ تأثيرها فِي الحكم كتأثير الْعلَّة فِي الْمَرِيض»[2]. كما جاء هذا المعنى أيضا في المعجم الوسيط، وغيره من المعاجم الحديثة[3].

ثانيا: الإعلال في اصطلاح علماء الصرف:

الإعلال هو تغيير يدخل على حروف العلة، وقد أخذ اسمه نسبة إلى هذه الحروف العليلة، ويختلف عن الإبدال في كون الثاني أعم منه، إذ إنه يشمل الإعلال وهو الإبدال بين الحروف العلة، كما يشمل أيضا الإبدال العادي الذي يكون بين الحروف الصحيحة بعضها من بعض، كما هو الحال في باب الافتعال مثلا.

([1]) مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م، 14/4.

([2]) الكليات، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 621/1.

([3]) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، مصر، د.ط، د.ت، 623/2.

وقد عرّفه النحاة أنه «تغيير حروف العلة للتخفيف»[1]، ومعنى هذا الكلام أن الغرض من الإعلال هو التخفيف والتيسير النطقي والمواءمة الصوتية.

وقد ذهب "تمام حسان" إلى أن الإعلال شأنه شأن الإبدال –الذي هو قسم منه– حاصل في اللغة بالقوة، وليس بالفعل، أي إن النظام اللغوي هو الذي يفرضه إجباريا، ولا يتعلق الأمر بتغيير العرب نطقهم للكلمات المتنافرة التي قاموا بتأديتها، يقول: « قد يبدو للقارئ من أول وهلة أن هذا العنوان "**الإبدال والإعلال**" يحمل في طيه زعمًا بأن العرب كانوا ينطقون شيئًا ثم أبدلوا به شيئًا آخر أو أعلُّوه. وهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب، فالتقابل هنا ليس بين مستعْمَلٍ قديم متروك ومستَعْمَلٍ جديد منطوق، وإنما التقابل (...) هو بين ما يقرره النظام وما يتطلبه السياق»[2].

ثالثا: أنواع الإعلال:

قال الشيخ مصطفى الغلاييني: «الإعلالُ **حذف** حرفِ العِلةِ، أو **قلبُه**، أو **تسكينُهُ**»[3]، وقال شارح الشافية: «اعلم أن الإعلال تغيير حروف العلة للتخفيف، ويجمع الإعلال: القلب والحذف والإسكان، أي: لا يخلو الإعلال من أحدها»[4].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، 720/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، 720/2.

([3]) جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط28، 1993م، 104/2.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، 720/2.

وعلى ضوء ما سبق، فإننا نجد الإعلال ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- الإعلال بالقلب.

2- الإعلال بالنقل أو التسكين.

3- الإعلال بالحذف.

وسنشرع الآن –بإذن الله تعالى- في ذكر بعض نماذج الإعلال بمختلف أقسامه، وتحليلها تحليلا صرفيا وصوتيا حتى يتم الفهم.

أولا: الإعلال بالقلب:

ومعناه قلب حروف العلة بعضها من بعض، وأمثلته كثيرة، منها قلب الهمزة ألفا وقلب الواو ياءً، وقلب الألف ياء وغير ذلك من طرق الإعلال.

مواضع الإعلال بالقلب ونماذج تطبيقية منه:

أولا: قلب الألف:

ترد الألف الثالثة مثل "دعا" "ورمى" إلى أصلها مع ضمائر الرفع المتحركة فنقول "دعوْت ورميْت، ونحن دعونا ورميْنا وهنَّ دعوْن ورميْن". وإِن كانت رابعة فصاعداً مثل "أبقى ويُستدعى" قلبت ياء مثل "أبقيت وهنَّ يستدعيْن".

وفي الأسماء تنقلب الأَلف الثالثة واواً حين التثنية والجمع إن كان أصلها واواً فنقول في "عصا" "هاتان عصوان، وضربت بعصوين".

ونقول في نداءِ اثنين اسم كل منهم "رضا" يا "رضوان" وفي نداءِ جماعة إناث "يا رِضواتُ". وفي غير هذه الحالة تقلب الأَلف ياء سواءٌ أَكانت ثالثة أم رابعة أم خامسة أم سادسة فنقول في تثنية "هُدى ومصطفى": هُديان ومصطفيان[1].

وتقلب الأَلف ياء إذا وقعت بعد ياء التصغير فنقول في تصغير خطاب وغزال: خُطَيِّب وغُزيِّل[2].

([1])– الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنـــان، د.ط، 2003م، ص: 408.

([2])– ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 128.

أما إذا وقعت الألف بعد حرف مضموم قلبت واواً كالمجهول من "بايع" فنقول فيه "بويع". وإذا وقعت الألف بعد حرف مكسور قلبت ياء كجمع "مفتاح": مفاتيح. وذلك لعدم إمكان تحريك الأَلف بالضم أو بالكسر[1].

([1])- المرجع السابق، ص: 409.

ثانيا: قلب الواو ياء.

إذا سبقت الواو بكسرة قلبت ياء في أربعة مواضع[1]:

- إذا سكنت كصيغة "مفعال" في مثل "وزَن ووقتَ" فتقول: ميزان وميقات بدلاً من "مِوْزان ومِوقات".
- إذا تطرفت بعد كسر، فمن الرضوان نقول "رضي ويسترضي" بدلاً من "رضِوَ ويسترضِوُ" واسم الفاعل من "دعاء": الداعي بدلاً من "الداعِوُ".
- إذا وقعت الواو حشواً بين كسرة وألف في الأجوف المعتل العين مثل الصيام والقيام والعيادة "بدلاً من الصِوام والقِوام والعِوادة"؛ لأَن ألف الأجوف فيهنَّ أَصلها الواو.
- الرابع إذا اجتمعت الواو والياءُ الأصليتان وسكنت السابقة منهما سكوناً أصلياً قلبت الواو ياء، فاسم المفعول من رمى كان ينبغي أن يكون "مرمويٌ" لكن اجتماع الواو والياء وكون السابقة منهما ساكنة قلب الواوَ ياءَ. فانقلبت الصيغة إلى "مرميّ". وكذلك تصغير "جَرْو" كان أصله "جُرَيْوٌ" فقلب إلى "جُرَيّ" وكذلك "هؤلاء مشاركوي" أصبحت "هؤلاء مشاركيَّ" و"سيْوِد" أصبحت "سيّد"، و"ميوت" أصبحت "ميت"[2] وهكذا.

([1])- ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ص: 408. وينظر كذلك: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 128.

([2]) كلمة «مَيِّت» صفة مشبهة، وهي مشتقة من الفعل الأجوف الواوي «مـات»، لأن المضـارع منـه بالواو، كما أن مصدره هو: «الموت» الوارد في القرآن الكريم. وهي محولة عن بنيتها العميقة التـي اختلف فيها النحاة والصرفيون.

فذهب سيبويهِ أنَّها محوَّلة عن «مَيْوِتْ». قال في الكتاب: «وأما ما كانت العين فيه ثالثة ممـا عينه واوٌ فإنَّ واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأنَّ الياء الساكنة تبدل الـواو التـي تكـون

ثالثا: قلب الياء واواً:

إذا سكنت الياءُ بعد ضمة قلبت واواً كاسم الفاعل من "أيقن" فهو "موقِن" بدلاً من "مُيْقِن"[1].

رابعا: قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحركت الواو أو الياءُ بحركة أَصلية في الكلمة بعد حرف مفتوح قلب كل منهما ألفاً مثل "رمى وغزا وقال وباع" وأَصلها "رميَ وغزَو وقوَل وبيَع"[2].

ويستثنى من ذلك:

1- معتل العين، إذا وليه ساكن مثل "طويل وخورْنق وبيان وغيور"، أو إذا كان على وزن "فِعَل" وصفته المشبهة على "أَفْعل" مثل "عِور عوَراً" وهِيف هيَفاً، أَو كان واوياً على وزن "افتعل" ودل على المشاركة مثل: "اجْتور خالد وسليم أما فريد وسعاد فازدوجا"، وكذلك مصدراهما. أَو إذا انتهى بزيادة خاصة بالأسماء مثل "جوَلان

بعدها ياءً، فمن ذلك ميّت وسيّد». ومعنى هذا الكلام أن الأصل هو «مَيْوِتْ»، فجاءت الواو عينا ثالثة، فانقلبت ياءً، ثم أدغمتْ==

==وذهب الكوفيون أن الصفة المشبهة «مَيِّت» ومثلها «سيد» وزنها هو «فَعِيل» وليس «فَيْعِل»، وبذلك فإن حقها أن تأتي في صورة «مَوِيت»، فقدّمت الياء الساكنة على الواو فصارت (مَيْوِتْ). فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالوية: ص 107، وشرح الشافية، الرضي الاستراباذي: 176/2، وغيرهما.

([1])- ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ص: 410. وينظر كذلك: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 128.

([2])- ينظر المرجع نفسه، ص: 410.

وهيَمان"، أو إذا انتهى بحرف أُعلَّ هذا الإعلال مثل "الهوى والجوى" أَو إذا أَتى بعده ألف ساكنة أو ياءٌ مشددة مثل: بيان، وفتَيان رميا، وعلويّ[1].

([1])- ينظر: المرجع نفسه، ص: 410.

تطبيقات عن الإعلال بالقلب:

هات نماذج تطبيقية عن الإعلال بالقلب للكلمة في حرفها الأول والثاني والثالث مع الشرح الموسع.

الجواب:

يكون الإعلال في الكلمة العربية في حرفها الأول والثاني والثالث، كما يأتي في النماذج والتطبيقات الآتية:

أ- الإعلال بالقلب في الحرف الأول (الفاء):

يأتي هذا التحويل في صورتين: إما أن يتحول الحرف الأول -الذي أصله همزةٌ- ألفًا وإما أن يتحول واوا، وسنوضح الصورتين فيما يلي:

1- الإعلال بقلب الهمزة ألفــا:

ومثال ذلك الفعل (آتى) الذي أصله (أَأْتَى)[1] بـــ(همزتين)[2]؛ لأن الألف الثانية أصلها همزة ساكنة[3]، فلزمها البدلُ[4]، فأبدلت ألفا[5]، لئلا تجتمع

([1])- وهو على وزن (أَفْعَلَ).

([2])- الهمزة الأولى هي همزة النقل أو التعدية، والهمزة الثانية هي فاء الفعل (حرفه الأول).

([3])- ينظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبــري (أبــو البقاء عبد الله)، 16/1.

([4])- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، ص: 475.

([5])- ذلك لأن الهمزة تقلب حسب الحرف الذي قبلها، فإن كان مفتوحا، قلبت بحرف الفتحة وهو الألــف -كما تقدم في المتن- وإن كان مضموما قلبت بحرف الضمة (الواو)، كمضارع (آمن) وهو: أنا (أُومِنُ) فأصله (أُأْمِنُ)، وإن كان مكسورا قلبت بحرف الكسرة (وهو الياء)، كالمصدر من (آمن)، وهو إيمان، إذ إن بنيته العميقة (إِئْمَانْ).

ينظر: شرح مختصر التصريف العزي: التافتازاني، ص: 182.

همزتان[1]. والفعل (آتَى) مهموز، لذلك لحقه التغيير، وكثيرا ما تقلب الهمزة منه حرف علة[2].

وجاء هذا النوع من التحويل لتحقيق تسهيل في النطق، بتحقيق مد يجانس حركة الفتحة التي على الهمزة الأولى[3].

ويكون مثل هذا التحويل في كل فعل مهموز الأول، إذا جاء متعديا بالهمزة، مثل: (أثر، أخذ، أتى)، فإن الهمزة في هذه الأفعال تنقلب ألفا؛ لسبق ألف التعدية قبلها، لأن من سنن العرب عدمَ الجمع بين همزتين في الكلمة الواحدة، والتفريق بينهما بألف زائدة إذا كان ذلك في كلمتين[4].

2- الإعلال بقلب الهمزة واوا:

ومثال هذا النوع من الإعلال بالقلب، الفعل **(أُوتِيَ)** الذي أصله **(أُأْتِيَ)** بهمزتين، وهو مبني للمجهول، فوجب إعلال الهمزة الثانية؛ لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فقلبت واوا؛ لأنها موائمة للحركة التي قبلها[5]. وذلك كراهة اجتماع همزتين[6].

([1])- المبدع في التصريف، أبو حيان التوحيدي، ص: 295.

([2])- ينظر: شرح مختصر التصريف العزي: التافتازاني، ص: 180.

([3])- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري، 16/1.

([4]) يقول الفراء في ذلك: «كذلك، فافعل بكل همزتين تحركتا فزد بَيْنَهُما مدة، وهى من لغة بني تميم»، مثل قولك: أأمنتم، أأخذ. فإنهما تقرآن: آأمنتم، آأخذ. ينظر: معاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفراء، 171/3.

([5]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 192. وينظر أيضا: شرح مختصر التصريف العزي، التافتازاني، ص: 180. وينظر: التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى القرن الثالث الهجري، ص: 188.

([6]) ينظر: المبدع في التصريف، أبو حيان التوحيدي، ص: 295.

ب- الإعلال بالقلب في الحرف الثاني (العين):

ومثال هذا النوع من التحويل قلب العين التي أصلها واو أو ياء إلى ألف، وقلب عينه التي أصلها واو ياءً، كما يلي:

1- الإعلال بقلب الواو أو الياء ألفا:

نلاحظ ذلك في الفعلين الماضيين الأجوفين[1] (قال) و(ضَاقَ)، حيث إن أصْلَي الفعلين (قال) وَ(ضاق) هما (قَوَلَ) و(ضَيَقَ)[2]، وما يدل على ذلك هو المضارع والمصدر منهما، اللذان يجيئان بالواو والياء على الترتيب: (القول، الضيق). ولما أشبه هذان الحرفان[3] الحركةَ قلبَا أَلِفَين[4]؛ و"العلة [في هذا التحويل] حاصلها دفع الثقل"[5]؛ لأنه متى تحركت الواو والألف وكانتا مسبوقتين بفتح قلبتا ألفا[6].

2- الإعلال بقلب الواو ياءً:

ومثاله الفعل «سِيقَ»؛ الذي أصله سُوِقَ[7] «بضم أوّله وكسر ثانيه. ولكن ولكن الواو- وهو حرف علّة- لا يستطيع حمل الحركة فوجب تسكينه، ونقلت

([1])- الفعل الأجوف هو ما وسطه حرف علة، وسمي بذلك؛ لخلو ما هو كالجوف له من الصحة. ويقال له (ذو الثلاثة) أيضا؛ لأنه يصبح على ثلاثة أحرف حينما تلحقه تاء المتكلم، بخلاف بقية الأفعال، مثل: قلتُ.

ينظر: شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، التافتازاني، ص: 117.

([2])- ينظر: المرجع نفسه، ص: 118.

([3])- يعني الواو في (قَوَلَ) والياء في (ضَيَقَ).

([4])- أشبها الحركة لأن الحركات أبعاض الحروف، فقلبا ألفين؛ لأنهما متحركان، وما قبلهما مفتوح، فكان ذلك مثل أربع حركات متواليات، وهو ثقيل، فقلبوها بأخف الحروف، وهو الألف. ينظر: المرجع السابق، ص: 118.

([5])- المرجع نفسه، ص: 118.

([6])- هذه هي القاعدة المطردة. أما (صَيَدَ) البعير و(قَوَدَ) فلان، ونحوهما، فشاذان، وكذلك مصدراهما نحو (القَوَدُ) وهو الصيد. ينظر: المرجع نفسه، ص: 118.

([7])- ذلك أن مضارعه «يَسُوقُ» بالواو، وكذلك المصدر «سَوْقٌ».

حركته إلى القاف، فأصبح «سوقَ» بكسر فسكون، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فأصبح الفعل «سِيقَ»[1].

ولما كان الحرفان الأولان من هذا الفعل كسرتين، نتج عنهما كسرة طويلة، وهي الياء، فآل الفعل إلى صورته النهائية «سِيقَ».

ويبدو أن هذا التفسير غير دَقيقٍ؛ لأن الكسرة التي تحت الياء في الفعل «سِيقَ» موجودة على كل حال، سواء أفي حالتها النهائية، أم قبل نقلها إلى صورتها الجديدة. وربما تحول الفعل إلى هذه الصورة هروبا من التقاء كسرتين، فتم تسكين الحرف الثاني، ولعل ما حصل لا يعدو أن يكونَ تحويل مقطعين قصيرين بمقطع متوسط مفتوح اقتصادا في النطق وتسهيلا له، فبعد أن كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع قصيرة أصبح فيها مقطعان فقط.

ج) الإعلال بالقلب في الحرف الثالث (اللام):

يكون هذا الإعلال بقلب الواو أو الياء ألفا، وبقلب الواو ياء، كما يلحق الألف الزائدة التي تنقلب واوا، وفيما يلي بيان ذلك.

1- الإعلال بقلب الواو أو الياء ألفاً:

نتبين ذلك في الفعلين «دعا» و«سعى» الناقصين؛ المنتهيان بحرف علة، وأصلاهما: «دَعَوَ» و«سَعَيَ»[2] لكون المصدر منهما بالواو، والمضارع من الأول كذلك. ولما كان آخرهما ووسطهما منفتحين قُلبَ الحرف المعتل منهما

([1])- الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد: دمشق، سورية ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط: 04، 1418 هـ، 52/1.

([2])- ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 170/3. وسر صناعة الإعراب، ابن جني، 190/1.

ألفا[1]، تحقيقا للانسجام النطقي، لأن ما يناسب الفتحة هي الألف وليست الواو أو الياء. ومن هنا نستنتج أن الواو والياء تقلبان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما.

2- تغيير صرفي بقلب الواو ياءً:

ومثال هذا النوع من القلب ما أصاب الفعل: «رَضِيَ» الماضي الذي وزنه «فَعِلَ»، وهو من الأفعال الناقصة؛ لأنه عليلُ الآخر، ولكن الياء فيه ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن واو[2]؛ لأن المصدر منه هو «رضوان»[3]، والمصدر مما يرد الكلمات إلى أصولها.

3- الإعلال بقلب الألف الزائدة واوا:

ومثال هذا النوع من الإعلال الفعل «**وُورِيَ**» الماضي المبني للمجهول، وهو على وزن «**فُوعِلَ**» كـ«**عُولِجَ**»، وهو من اللفيف المفروق المزيد بالألف: «**وارى**» بنيته العميقة هي«**وُارِيَ**» ، ولما كان الحرف الأول منه (الواو) مضموما قلبت الألف حرفا يجانس الضم وهو الواو.

النوع الثاني من الإعلال: الإعلال بالنقل:

([1])- ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1995، ص: 237. و المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص: 75.

([2])- أي إن أصل الفعل هو «رَضِوَ». فلما كسرت الضاد قلبت الواو ياء.

ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 314/16. وينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد بن سليم، الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1993م. 108/2.

([3])- والدليل على ذلك ورود هذه الكلمة في القرآن الكريم. قال تعالى: {إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ} [الحديد : 27]

هو نقل حركة الحرف المعتل إلى الحرف الصحيح قبله، شرط أن يكون ساكنا، وفي هذا يقول الحملاوي: «تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ ويَبيع، أصلها يَقوُلُ كـــ: يَنْصُر، ويَبيع كيضْرِب، وإلا قُلِب حرفاً يجانسها كيَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوَفُ كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرم»[1].

وقد بين "الحملاوي" المواضع التي يمتنع فيها الإعلال بالنقل، مع وجود المعتل المسبوق بحرف ساكن، إذ يقول: «ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع، وعَوَّق، وبَيَّن، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضًا إن كان فعلَ تعجب، نحو ما أبينَهَ وأقوَمه، أو كان مضعَّفًا، نحو ابْيَضّ واسْوَدّ، أو معتل اللام نحو أحْوَى وأهوى»[2].

مواضع الإعلال بالنقل ونماذج تطبيقية منها:

الأول: الفعل معتل العين، سواءٌ أكان الفعل ماضيا أم مضارعا أم أمرا، وسواءٌ أكان أجوف واويا أم يائيا.

فمثال الفعل الماضي قولنا «أقاموا» أصله «أَقْوَمُوا»؛ لأنه على وزن «أَفْعَلُوا»، فيه تحويل بالنقل ثم القلب، فلما جاءت الواو متحرّكة سكنت ونقلت الحركة إلى ما قبلها، فأصبح «أَقَوْمُوا» بفتح القاف وسكون الواو، ثمّ قلبت الواو

(1)- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 136.

(2)- المرجع نفسه، ص: 137.

ألفا لتحركها في الأصل وفتح ما قبلها فأصبح «أقاموا»[1]، فكان هذا التحويل بالنقل أولا ثم القلب.

ومثال المضارع الفعلان "يكون" و"يزيد"، فالفعلان «يكُونُ» و«يَزِيدُ» محولان عن الأصل. فالأول أصله «يكْوُنُ» على وزن «يَفْعُلُ»، كـــ«تَنْصُرُ». والثاني أصله «يَزْيِدُ» على وزن «يَفْعِلُ» كـــ«يَضْرِبُ». فلما استثقلت الضمة على الواو نقلت إلى الساكن الصحيح قبله، وهو حرف الكاف في «يكون»، كما أن الكسرة استثقلت على الياء أيضاً، فنقلت إلى الحرف الذي قبلها وهو الزاي في «يَزِيدُ»، وبقيت الواو والياء فيهما على حالها؛ لأنها تجانس الحركة المنقول منها، وهي الضمة في الأول، والكسرة في الثاني[2]. فانتهى الفعلان إلى صورتيهما المعهودتين.

ولا يعني هذا أن العرب نطقوا بـــ«تَكْوُنُ» و«يَزْيِدُهُمْ»، ونحوهما مما هو مغيَّرٌ، مدة من الزمن، ثم أضربوا عن ذلك فيما بعدُ[3].

ومثال الإعلال بالنقل في فعل الأمر الفعل «أَنِيبُوا» الأجوف يائي[1]، ووزنه هو «أَفْعِلُوا»؛ لذلك وجب أن يأتي في صورة «أَنْيِبُوا»، فلما كان نطقه

([1])– ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صـــافي، 355/2.

([2]) وإن لم تكن تجانسها قلبت حرفا آخر، وفي هذا يقول الحملاوي أحمد بن محمد: «تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ ويَبيع، أصلها يَقوُل، كيَنْصُر، ويَبيع كيضْرِب، وإلا قُلِب حرفاً يجانسها كيَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوَفُ كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرم».

شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 136. وينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقاد، 744/2.

([3]) ينظر: المنصف، ابن جني، ص: 190.

بهذه الصيغة يشكل ثقلا ملموسا، تم نقل حركة الياء فيه إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو حرف النون، فانتهى الفعل إلى صورته المعهودة، وزال الثقل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها، كالميم في "مَفْعَل"، ونحوه. ومن ذلك كلمة «مَقَام» في الآية اسم مكان[2]، بينته العميقة هي: «مَقْوَم»[3] لأنه على وزن «مَفْعَل»، فلما استثقلت الفتحة على الواو نقلت إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو حرف القاف، فصار هذا المشتق في صورة «مَقَوْم»، فلما كانت الواو ساكنة وما قبلها مفتوحا انقلبت ألفا للمناسبة.

كما أن كلمة «مُسْتَعَانُ» التي هي اسم مفعول، وزنه: «مُسْتَفْعَلٌ»، وهو مشتق من الفعل السداسي المبني للمجهول: «يُسْتَعَانُ»، بنيته العميقة هي: «يُسْتَعْوَنُ»، حيث استثقلت الفتحة على الواو، فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو حرف العين، فصارت الكلمة: «يُسْتَعَونُ»، فلما كانت الواو ساكنة وما قبلها مفتوحا انقلبت ألفا للمناسبة[4].

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام. ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ وفي هذا الأمر خِلاف، والصحيح أنها الثانية؛ لقربها من الآخِر، ويؤتى بالتاء

---

(1) لأن مضارعة بالياء، وليس بالواو، والمضارع مما يرد الأشياء إلى أصولها.

(2) جاء في تفسير ابن كثير: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} [الصافات : 164]: أَيْ لَهُ موضع مخصوص في السموات ومقامات العبادات». تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: 38/7.

(3) ينظر: الجدول، محمود بن عبد الرحيم صافي: 259/1.

(4) ينظر: النحو الوافي: حسن عباس: 273/3.

عوضًا عنها، فيقال: إقامة واستقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجابًا، وخصوصًا عند الإضافة، نحو: {وَإِقَامِ الصَّلاةِ} [النور: 37] ، ويقتصر فيه على ما سُمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالا، واستحوذ استِحْواذًا، وهو سماعي أيضًا[1].

الرابع: صيغة مفْعُول كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة فى الثانى؛ لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي[2].

فاسم المفعول «مَعِينًا» مثلا محول عن بِنيته العميقة التي هي «مَعْيُونٍ»[3]، سكّنت الياء بنقل حركتها إلى العين، فأصبح اسم المفعول في صورة «مَعُيْوْن»، ثمّ حذفت الواو[4] لأنها زائدة فأصبح: «مَعُيْنْ» ، ثمّ كسرت العين لمناسبة الياء فانتهى إلى الصورة المستعملة التي هو عليها[5].

---

(1) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 137.

(2) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 137.

(3) وبهذه الصورة يقول بنو تميم، من دون نقل ولا حذف، كما سيأتي.

(4) أي الواو الأولى، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، ويريان أنها كانت أولى بالحذف لأنها زائدة، كما سنرى عند تفصيل الحديث في التحويل بَحذْف عيْن اِسم المفعول.

(5) هذا مذهب ثعلب والفراء، ومن تبعهما، من كون لفظ: «معين» اسم مفعول، فالأول يذهب إلى أنه «مَفْعُول» من عان الماء، إذا جرى، بينما جعله الثاني مشتقا من العيون. وخالفهما ابن دريد الذي يزعم أنها مشتقة من قولنا: ماء معن ومعين بمعنى كثير وغزير، فتكون حينئذ الميم أصلية، ويكون وزنه: «فعيلا»، وليس «مفعول». يقول مكي: «قَوْله: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ} [الملك : 30]. يجوز أَن يكون «معِين» فعيلا من معن المَاء إذا كثر وَيجوز أَن يكون «مَفْعُولا» من الْعين وأصلة معيون ثمَّ أُعِلَّ بِأَن أسكنت الْيَاء اسْتِخْفَافًا وحذفت لسكونها وَسُكُون الْوَاو بعْدهَا ثمَّ قلبت الْوَاو يَاء؛ لانكسار الْعين قبلهَا. وَقيل بل حذفت الْوَاو لسكونها وَسُكُون الْيَاء قبلهَا فتقديره على هَذَا: فَمن يأتيكم بِمَاء يرى بِالْعينِ»

مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: 747/2، وينظر: المقتضب، المبرد، 102/1، والخصائص، ابن جني: 262/1، والنحو الوافي، عباس حسن: 803/4.

قال ابن جني في الخصائص: « ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو «مَبِيع» و«مَخِيطٍ»، ورجل «مَدِينٍ» من الدِّين. فهذا كله مُغَيَّر. وأصله «مَبْيُوعٌ»«ومَديون» و«مَخْيُوطٍ»، فَغُيِّرَ (...). ومع ذلك فبنُو تَميم (...) يُتِمُّونَ «مفعولا» من الياء فيقولون: «مخيوط ومكيول»

ومن ذلك قوله.

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَزْعَمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَــالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ[1]

حيث وردت كلمة «مَعْيُون» في البيت من دون تحويل ولا حذف. لأن العرب تصحح شيئًا من ذوات الواو، حيث سمع عنهم أنهم يقولون: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، من: «صَانَ يَصُونُ» و«مِسْكٌ مَدْوُوفٌ»، أي «مَبْلُولٌ»، و«فرس مقوود»، من: «قَادَ يَقُودُ»، و«قَوْلٌ مَقْوُولٌ»، من: «قَالَ يَقُولُ»»[2].

النوع الثالث من الإعلال: الإعلال بالحذف:

الإعلال بالحذف –كما هو واضح من تسميته– أن تحذف حروف العلة من الكلمة، وهو قسمان: قياسي وسماعي، أو مقيس، وغير مقيس، وقد جاء في

---

(1) قال الكَلبي: «كان رجل من العرب يمكث يومين أو ثلاثة لا يأكل، ثم يرفع جانب خبائه فيقول: لَــم أرَ كاليوم إبلا ولا غنما أحسن من هذه، فتسقط طائفة منها وتهلك، فاقترح الكفار منه أن يصيب رســول الله صلّى الله عليه وسلم فأجابهم وأنشد:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدا ♣ وإخَالُ أَنَّكَ سَيِّــدٌ مَعْيــُــونُ

فعصم الله تعالَى نبيه صلّى الله عليه وسلم وأنزل عليه الآية: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَــكَ بِأَبْصَارِهِمْ} [القلم : 51]. وقد قيل إن قراءَتها تدفع ضررَ العين.

ينظر: روح المعاني، شهاب الدين الألوسي: 42/15، والبيت من شواهد: المقتضب: المبــرد: 102/1، والخصائص، ابن جني: 262/1، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك: 126/4، وبحوث ومقالات فــي اللغة، رمضان عبد التواب: 268، والنحو الوافي، حسن عباس: 803/4.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أبو بكر الوقاد: 750/2.

"شذا العرف" قول صاحبه الحملاوي: الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء ساكنين؛ وغيرُ قياسي، وهو مما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا»[1]؛ أي الحذف لغير علة واضحة تبرره.

مواضع الإعلال بالحذف ونماذج تطبيقية منه:

أكثر ما يكون في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تتعلق بالحرف الزائد فى الفعل، وذلك كما هو حاصل في الفعل «يُخْرِجُ» الذي أصله: «يُؤَخْرِجُ»، على وزن «يُؤَفْعِلُ»، وليس فيه علة واضحة للحذف إلا لكونه محمولا على المضارع المسند إلى المتكلم: «أُؤَخْرِجُ»، الذي صار بعد حذف أحد المقطعين المتماثلين: "أخْرِجُ"، ثم حملت باقي صيغ المضارعة على هذه الصيغة، طردا للباب على وتيرة واحدة[2].

وقد فطن إلى ذلك أبو العباس المبرد بقوله: «"أكرم يُكرم، وأحسن يُحسن. وكان الأصيل: يؤكرم، ويؤحسن، حتى يكون على مثال: يُدَحرج؛ لأن همزة: أكرم مزيدة، بحذاء دال: دحرج، وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف، ولكن حذفت هذه الهمزة؛ لأنها زائدة، وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، فتجتمع همزتان، فكرهوا ذلك وحذفوا إذ كانت زائدة، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه،

([1]) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 138.

([2]) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب: ص 51.

كما حذفوا الواو التي في: "يَعِد" لوقوعها بين ياء وكسرة. وصارت حروف المضارعة تابعة للياء"»[1].

يقول ابن السراج في ذلك: «"أَكْرَمَ" فأَكرَم مثلُ "دحرجَ" ملحقٌ بهِ وكانَ القياسُ أَن يقولَ في مضارعِ أَكرمَ يُؤكرمُ مثلُ "يُدحرجُ" فاستثقلوا ذلكَ لأَنَّهُ كانَ يلزَمُ منهُ أَنْ يقولَ: أَنا أُكْرِمُ مثلُ أُدَحْرِجُ أُأَكرِمْ فحذفوا الهمزةَ استثقالًا لاجتماع الهمزتينِ ثُمَّ أتبعوا باقي حروفِ»[2].

وذهب ابن جني إلى أن في قولهم: أنا أكرم، حذف للهمزة التي كانت في: "أكرم"، لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: أنا أؤكرم، فحذفوا الثانية، كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: نكرم وتكرم ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن كان لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم [3].

وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الشعراء يضطرون إلى استخدام الأصل الذي لا يتوالى فيه مثلان (همزتان)، ومن ذلك قول خطام بن نصر المجاشعي:

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أوْ وَدَّيْنْ * وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[4]

([1]) أبو العباس المبرد، المقتضب: 97/1.

([2]) ابن السراج، الأصول في النحو: 333/3.

([3]) ابن السراج، الأصول في النحو: 333/3.

([4]) هذا البيت مسبوق بقوله:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ * غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ

وهو من شواهد: معاني القرآن، أبو جعفر النحاس: 298/6، وسر صناعة الإعراب، ابن جني: 291/1، و309، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ص: 192، والمزهر في علوم اللغة

على أن «يؤثفين» بالهمز شاذ، والقياس «يُثْفَيْنَ» جاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر ووزنه «يُؤَفْعَلْنَ»[1] بزيادة الياء والهمزة.

وأنواعها، جلال الدين السيوطي: 177/1، والكتاب، سيبويه: 32/1، 408، و 279/4، والمقتضب، المبرد: 140/4، والأصول في النحو، ابن السراج: 115/3. هم

(1) ومنهم من ذهب إلى أنه على وزن: «يُفَعْلَيْنَ»، على أن الهمزة أصلية، وليست زائدة، واستدلوا بقول النابغة:

لا تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كَفَاء لَه * وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعْدَاء بِالرَّفَدِ

أي: صار الأعداء حولك كالأثافي، تضافراً وتمالُؤاً؛ ولو كانت الهمزة زائدة – لقال: (تَثَفَّاكَ).

وقد ذهب إلى ذلك السيرافي، وغيره.

ينظر: المراجع السابقة المذكورة في الإحالة رقم 03 في صفحاتها.

وجاء على غير الحذف قول أبي حيان الفقعسي:

فإنه أهل لأن يُؤَكرَما[1]

والقياس فيه أن يأتي بالحذف في صورة «يُكْرَمَ». ولكنه جاء كذلك لضرورة الشعر.

المسألة الثانية: وهي خاصة بالفعل المثال:

فالفعل «قفوهم» أمر حذفت منه الواو حملا على حذفها في المضارع منه[2]، وهو «يقف»؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، لأن بنيته العميقة هي «يَوْقِف»، ولو كانت الواو بين ياء وكسرة، لما حذفت، كقولنا: «يوجل». يقول النحاس: « [فأما في قوله تعالى] {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} [الإخلاص:3] ثبتت الواو في الثاني، وحذفت في الأول لأنها في الأول وقعت بين ياء وكسرة، وفي الثاني وقعت بين ياء وفتحة»[3].

---

(1) هذا نصف بيت من الرجز، أو بيت من مشطور، لم نعثر على شطره على الرغم من ترديد النحاة وعلماء اللغة له، وهو من شواهد: المقتضب، المبرد: 98/2، والأصول في النحو، ابن السراج: 115/3، 334، والخصائص، ابن جني: 145/1، و436/3، والمنصف، ابن جني: ص 37، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أو البركات الأنباري: 12/1، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 138.

(2) يقول المرادي في ذلك: «وحُمل على ذي الياء أخواته، نحو أعد ونعد وتعد، والأمر نحو: عد». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين أبو علي المرادي: 1631/3.

(3) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن الكريم: 196/5.

وتحذف الواو، إذا وقعت في المضارع بين ياء، وكسر. أما إذا وقعت بين ياء وفتح، فلا تحذف؛ إلا إذا كان الفتح عارضا وليس أصليا، كما في (يَوْضَعُ)، لأن الأصل فيه أن يكون مكسورا (يَوْضِعُ)، وإنما حُرّك بالفتح لأن حرفه الثالث (العين) حلقي.

وفي هذا يقول صاحب الإنصاف: «وأما "وجَل يوجَل، ووحَل يوحَل" فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على (يَفْعَلُ) بفتح العين، كعلم يعلم، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك

المسألة الثالثة: وتتعلق بالفعل الماضى الثلاثي مكسور العين، بحيث تكون هي ولامه من جنس واحد، فيجوز فيه حينئذ عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثةُ أوجه الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة كظَلِلْت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذّ أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو حلَلْتُ، وشذَّ هَمْتُ فى هَمَمْتُ[1].

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأوَّلان فقط، نحو يَقْرِرْنَ ويقِرْنَ، واقْرِرْنَ وقِرْنَ؛ لأنه لما اجتمع مثلان وأوَّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: **{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُن}** **[الأحزاب: 33]**.

أما الحذف غير القياسي فحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَي ودَمَي، والواو من نحو اسم وابن وَشَفة، أصلها: سِمْوٌ وبَنَو وشَفو، والهاء من

لا يوجب حذفها، وأما حذفهم لها من قولهم [وَضَعَ يَضَعُ، وسَعِ يَسَعُ] (ولَغِ يَلَغُ) ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه (يَفْعِلُ) بكسر العين كضرب يضرب، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لامًا؛ فإن حرف الحلق متى وقع لامًا من هذا النحو فإن القياس يقتضي أن يفتح العين منه، نحو: قرأ يقرأ، ...، وجمع يجمع، ودمع يدمعُ».

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري. 645/2.

(1) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 139.

نحو الست، أصله سَتَةٌ، والتاء من نحو اسْطَاع، أصله استطاع في أحد الوجهين[1].

نماذج تطبيقية من الإعلال بالحذف بالعامل أو الإعراب أو البناء:

نموذج الفعل "قل":

الفعل «قُلْ» وزنه: «فُلْ»، والأصل أن يأتي في صورة «اُقْوُلْ»، لأنه من باب «نَصَرَ»[2]، حيث استثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى الحرف الذي قبلها، وهو القاف، فصار: «اُقُولْ»، فسقطت همزة الوصل؛ لأنه لا حاجة إليها حينئذ[3]، فاجتمع ساكنان: سكون الواو التي نقلت حركتها، وسكون الحرف الأخير[4]، فحذفت الواو لأنها حرف علة، ولوجود الضمة قبلها دليلا عليها.

وهذه الحركة[5]، هي التي عرف بها الحرف المحذوف، أهو واو، أو همزة أو ألف، لأنه لو كان فعل الأمر أجوفَ يائيا لكانت هذه الحركة ياء[6]، كما أنها ستكون ألفا إذا كان الأجوف يأتي بالألف في المضارع[7].

([1]) المرجع نفسه، ص: 139.

([2]) الذي يكون الأمر منه: «اُنْصُرْ»، بخلاف الفعل «جَمَعَ» مثلا، الذي يكون الأمر منه: «اِجْمَعْ».

([3]) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: 464/3.

([4]) وذلك لكون فعل الأمر من مثل هذا، مبنيا على السكون، بخلاف الناقص الذي يبنى على حذف حرف العلة.

([5]) أي التي تأتي على فاء الفعل. ويمكن أن تكون ضمة، كما في المثال، كما يمكن أن تكون ياء أو ألفا.

([6]) كقولك: زِدْ، فالكسرة دليل على أن المحذوف هو حرف الياء؛ لأن الأصل فيه: «اِزْيِدْ»، فلما استثقلت الكسرة على الياء، نقلت إلى حرف الزاي فأصبح الفعل: «اِزِيد»، فانحذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ولوجود الكسرة قبلها دليلا عليها.

([7]) وذلك كقولك: «خَفْ»، فهو من باب «فتح»، وليس من باب «نَصَرَ»، على الرغم من أنه أجوف واوي، وهذا ما يجعل المضارع منه يأتي في صورة: «يَخَافُ» المنقلب عن «يَخْوَفُ»، ويجعل الأمر

نموذج الفعل "زد".

الفعل: «زِدْ» أجوفَ يائي؛ لأن المضارع منه على: «يزيد»، وليس «يَزُودُ»، وعلى هذا فإن بنيته العميقة هي «اِزْيِد»، فجرى عليه ما جرى على الفعل «قُلْ»، ولكن بنقل حركة الياء، ثم حذفها.

وكما يكون هذا التحويل في الفعل الأجوف اليائي المجرد، فإنه يحصل في المزيد منه، وذلك أنه حين نضيف حروف الزيادة الثلاثة «است» للفعل «زد» يصبح: «اِسْتَزِدْ»، فحالات التحويل بالنقل والحذف تبقى قائمة في الفعل المزيد؛ ولا يختلف عن المجرد إلا بإضافة حروف الزيادة فقط، لأن الصورتين منطبقتان تماما في كلتا الحالتين[1].

نموذج التحويل بحذف حرف العلة للبناء:

معلوم أن فعل الأمر لا يكون إلا مبنيا، فيبنى على السكون، ويبنى على حذف العلة إذا كان ناقصا[2]. يقول حسن عباس: « يبنى [فعل الأمر] على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلا؛ مثل: اسعَ فى الخير دائمًا، وادعُ الناس إليه، واقضِ بينهم بالحق. [فاسْعَ: فعل أمر مبني على حذف الألف؛ لأن أصله:

منه يأتي في بنيته العميقة في صورة «اِخْوَفْ»، فلما استثقلت الفتحة على الواو، نقلت إلى الحرف الذي قبلها، فصار الفعل: «اِخَوْفْ»، ثم انقلبت الواو ألفا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فأصبح الفعل: «اِخَافْ»، فحذفت همزة الوصل لأنه لم يعد لوجودها ضرورة لكون الحرف الذي بعدها قد تحرك، كما حُذف أحد الساكنين وهو الواو، لوجود الفتحة قبلها دليلا عليها ولعدم القدرة على حذف الفاء لصحتها، وكونها عينا ودليلا ومحلا لحركة البناء، وهي السكون.

(1) نقصد بالصورتين: صورتي الفعل «زد» قبل تحويله إلى مزيد ثلاثي.

(2) بُني الأمر من الناقص على حذف حرف العلة، لأن المضارع منه يكون مجزوما بحذف حرف العلة.

ينظر: المرجع السابق: 07/21.

"اسْعَى"[1]. وادعُ: فعل أمر مبني على حذف الواو؛ لأن أصله: "ادْعُو". واقضِ: فعل أمر، مبني على حذف الياء لأن أصله: "اقضيِ ".

نموذج التحويل بحذف حرف العلة لإسناد الفعل إلى ضمير:

ونأخذ مثالا لذلك في الفعلين: (اِبْنُوا) و(اِدْعُوا) الناقصين، وكان أصلاهما: «اِبْنِيُوا» و«اِدْعُوُوا»، على وزني: «اِفْعِلُوا» كـــ«اِضْرِبُوا»، واُفْعُلُوا كـــ«اِكْتُبُوا»، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى النون، واستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين فسكنتا، وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين. فالكسرة في النون من «ابنيوا»، عارضة كما أن الضمة في العين من «اُدْعُوا» عارضة أيضا، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما[2].

(1) الألف هنا منقلبة عن ياء، لسكونها وانفتاح ما قبلها.

(2) ينظر: المنصف، ابن جني: ص: 55.

الإبدال تعريفه ووسائله

- تعريف الإبدال
- أنواعه
- الإبدال الصرفي
- الإبدال اللغوي
- التحويل في باب الافتعال ونماذج تطبيقية منه
- التحويل في غير باب الافتعال

الإبدال: تعريفه ووسائله

الإبدالُ إزالةُ حرف، ووضعُ آخرَ مكانهُ. فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث أنَّ كلاًّ منهما تَغييرٌ في المَوضع إلا أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العلَّةِ، فيقلبُ أحدُها إلى الآخر، كما سبَقَ. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروف الصحيحة، بِجَعْلِ أحدِهما مكان الآخر، وفي الأحرُف العليلة، بجعل مكان حرف العِلَّة حرفاً صحيحاً[1].

والإبدال عند علماء العربية قسمان[2]:

1- **إبدال صرفي**: وهو الإبدال القياسي المطرد عند جميع العرب، ويقع في حروف معينة، مثل تاء "افتعل" إذا جاء بعدها أحد حروف الإطباق فإنها تبدل طاء، كقولهم في (اصتبر) : "اصطبر" وهو لا غنى عنه، تركه يوقع في الخطأ، أو مخالفة الأكثر من كلام العرب.

2- **إبدال سماعي أو لغوي:** وهو غير مطرد في كلام العرب، ولكنه يختلف باختلاف القبائل، فقبيلة مثلا تقول: مدح، بالحاء، وأخرى: مده، بالهاء، وقبيلة تقول: بعثر، وأخرى تقول: بحثر، وغير ذلك. والإبدال لا يعد مخالفه مجانبًا للصواب اللغوي، ويقع – غالبًا – في جميع حروف المعجم. وهذا القسم من الإبدال لا يهمنا في هذه المطبوعة؛ لأنه غير

([1]) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 121/2.

([2]) ينظر: الكتاب، سيبويه، 305/4.

مقرر الدراسة لطلبة السنة أولى جذع مشترع، لذلك سنركز على النوع الأول.

التحويل بالإبدال في باب الافتعال وغيره ونماذج تطبيقية منهما:

يكون هذا النوع من التحويل بإبدال التاء طاء أو دالا أو زايا أو ثاء، كما يكون أيضا بإحلال التاء مكان الواو، وفي ما يلي بيان ذلك.

1- التحويل بإبدال التاء طاءً:

إذا كان الحرف الأول من الفعل الماضي (فاؤه) -الذي على وزن «افتعل»- من حروف الإطباق الأربعة، وهي «الصاد، الضاد، الطاء، الظاء»[1]، فإن ورود «التاء» تالية لهذه الأحرف يكون فيه انتقال من صفة الإطباق إلى صفة الاستفال، وهذا غير مألوف في العربية، لذلك فإن التاء تبدل طاءً[2] ليكون الحرفان المتجاوان مطبقين، وذلك لحصول التجانس الصوتي في الكلمة الواحدة.

فالفعل «اِصْطَفَى» أصله «اِصْتَفَى»[3] لأنه على وزن «افْتَعَلَ»، ولكنه «ثقل الجمع بين التاء والصاد لاختلافهما»[4]. وكذلك الفعل «اضطر» فإن أصله «اضْتَرّ»، ومثله «اطَّلَعَ»[5] على وزن «اِفْتَعَلَ»، وفيه الإدغام.

وبالنسبة للفعل المبدوء بالظاء المشالة، فمثاله الفعل «يظطلم»، الذي أصله هو «يَظْتَلِمُ»، حيث أبدل التاء طاء للمجانسة بينهما، ولأن التاء توافق الظاء في الإطباق.

([1]) ينظر: المقتضب، المبرد، 64/1.

([2]) ينظر: مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي ابن أبي طالب الأندلسي، تحق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1405، 700/2.

([3]) وأصل هذه الكلمة هو: «اصطفيك» ففيها إعلال بالقلب، وإبدال تاء الافتعال طاءً.

([4]) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 16/3.

([5]) ينظر: النحو الوافي، حسن عباس، 792/4.

وإنما كان هذا الإبدال لازما؛ لأن التاء لا ينطق بها هنا البتة[1]، كما أن علة هذا التحويل أنهم «أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف»، ولأن في كلام العرب أصولا مرفوضة الاستعمال، وهي كثيرة، مثل: «قَوَلَ»، و«مِوْزَان» وأمثالهما.

وذكر معظم الصرفيين أن سبب إبدال التاء طاءً؛ لأنها أختها فِي المخرج، وأخت حروف الإطباق كذلك من حيث الاستعلاء والإطباق، وذهب بعض المحدثين أن العرب هنا تحولت عن المهموس الانفجاري وهو التاء، إلى المجهور الانفجاري وهو الطاء؛ لأنه يحتاج إلى جهد أقل، فاختاروا من حروف الإطباق الطاء؛ لأن «وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به»[2]. ويرى بعضهم أن هذه الظاهرة تسمى «مماثلة تقدمية»؛ لأن الصوت الأول المطبق أثَّر في تالية غير المطبق (المستفل)[3].

2-أ التحويل بإبدال التاء دالاً:

إذا جاءت فاء «افتعل» دالا أو ذالا أو زايا، فإنها تبدل دالا؛ وذلك لأن التاء صوت مهموس، وهذه الأصوات مجهورة، فتتأثر التاء بهذه الأصوات، فيؤدي ذلك إلى تغير التاء إلى صورة أخرى تحقيقا للانسجام بين الأصوات[4].

ونجد سيبويه يشير إلى جواز الإدغام في مثل ذلك فيقول: «والزاي تبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مزدانٌ في مزتان، لأنه ليس شيء أشبه

([1]) ينظر: المرجع نفسه، 792/4.

([2]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص: 349.

([3]) ينظر: المنهج الصوتي، عبد الصبور شاهين، ص: 68.

([4]) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 136/4.

بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها وليست مطبقة كما أنها ليست مطبقة. ومن قال مصَّبرٌ قال مُزّانٌ، وتقول في مستمعٍ: مسّمعٌ فتدغم؛ لأنهما مهموسان ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء، فإن أدغمت قلت مسّمعٌ، كما قلت مصّبرٌ، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء»[1]

فالفعل (ادّكر) مثلا وزنه «اِفْتَعَلَ» وكان يجب أن يأتيَ في صورة «اذْتَكَرَ» لأنه من الفعل «ذكر»[2]. ولما كانت فاؤه ذالا قلبت تاء الافتعال منه دالا، فأصبح «اذدكر»، ثم قلب الذال فيه دالا، وأدغمتا، فانتهى إلى صورته النهائية «ادَّكَرَ».

كما أن الفعل «ازْدَادُوا» أصله « ازتَادُوا»، جاءت التاء بعد الزاي [فـ] قلبت دالا».

وسبب إبدال التاء دالا في الأمثلة السابقة في نظر الباحثين المحدثين هو أن التاء مهموسة وقريبة المخرج من الذال والزاي، ولكن هذين الحرفين مجهوران، ومخرجهما قريب من مخرج التاء. وهذا يدل على عدم اقتصار الإبدال على الصفة، بل يتعداها إلى المخرج. وهذا التأثر في التاء يسمى «مماثلة تقدمية».

2-ب التحويل بإبدال التاء دالاً في غير ما تقدَّم:

([1]) الكتاب، سيبويه، 467/4.

([2]) الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 256/12.

ورد إبدال تاء «اِفْتَعَلَ» دالا إذا كانت فاء الافتعال جيماً في بعض اللهجات، ومن ذلك قولهم «اجْدَمَعُوا» فِي «اِجْتَمَعُوا»، و«اِجْدَزَّ» فِي «اِجْتَزَّ»[1]، «ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع»[2] من العرب.

ويبدو أن هذا النوع من الإبدال مخصوص بقبائل موغلة في البداوة، تؤثر صوت الدال المجهور على صوت التاء المهموس.

([1]) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 430/3، وفقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، ص:71 والكتاب، سيبويه، 479/4.

([2]) سر صناعة الإعراب، ابن جني، 198/1.

3- التحويل بإبدال التاء زايا:

إذا تأملنا الفعل «ازَّيَّنَتْ» وجدنا أن أصله هو «تَزَيَّنَتْ»[1]، ووزنه «تَفَعَّلَتْ»، وليس «اِفَّعَلَتْ»، وإنما تحول إلى تلك الصورة من طريق الإبدال؛ ذلك أن التاء في «تَزَيَّنَتْ» أبدلت زايا، فأصبح الفعل «زَزَيَّنَتْ»، ثم سكن هذا الحرف ليتسنى إدغامه في الزاي الأخرى المفتوحة، وحيث إنه لا يجوز عند العرب، بل لا يُمكن أصلا الابتداء بالساكن، جيء بهمزة وصل متحركة للاستعانة بها في عملية النطق، فانتهى الفعل إلى صورته «ازَّيَّنَتْ»[2]، وذلك لأن «تَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ [مما يمكن أن] تُدْغَمَ فِيهِ التَّاءُ، فَتُجْلَبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً [ليتحقق النطق بها]، نحْوَ اطَّيَّرُوا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا وادَّارَأُوا»[3].

4- التحويل بإبدال التاء ثاء:

ونورد مثالا لهذا النوع من خلال الفعل «اثَّاقَلْتُمْ» الذي أصله «تَثَاقَلْتُمْ»[4]، وجرى عليه ما جرى على سابقه «ازَّيَّنَتْ»، أي إن تاء الفعل «تثاقلتم» أبدلت

([1]) ينظر: الكتاب، سيبويه، 476/4. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني الموصلي، 61/1، والجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 109/11، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الألوسي، 95/6.

([2]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 109/11،

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، 290/3.

([4]) ينظر: معاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفراء، 437/1، وأحكام القرآن، ابن العربي الإشبيلي المالكي، مرا وتعل وتخر: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، 510/2، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحق: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي، 78/1.

ثاءً، ثم سكنت هذه الثاء لتمكينها من الإدغام في أختها اللاحقة، وأوتي بهمزة لإتاحة النطق؛ لأنه لا مجال للابتداء بالساكن في العربية.

ويرى الفراء أن استعمال هذه الكلمة «اِثَّاقَلْتُمْ» مخصوص بالوصل فقط، أي إن إضافة الألف غرضه تحقيق الابتداء فقط، ولو أنه تم حذف هذه الألف وجب عليهم إظهار التاء للغرض نفسه، وهو الابتداء. ويقول في ذلك: «(تثاقلتم) إذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التاء فِي الثاء لأنها مناسبة لَهَا، ويحدثونَ ألفًا لَمْ يكن ليبنوا الحرف عَلَى الإدغام فِي الابتداء والوصل. وكأن إحداثهم الألف ليقع بِهَا الابتداء، ولو حذفت لأظهروا التاء لأنها مبتدأة، والمبتدأ [به] لا يكون إلا متحركًا»[1].

وباستعمال القرآن الكريم للفعل (اثّاقلتم) بدل «تثاقلتم»، تتبيّن حالة التثاقل التي تعتريهم عند دعوتهم إلى الجهاد، وإذا تدبّرنا هذا الفعل بجرسه وإيحائه، فإننا نراه يعبّر عن حالة التباطؤ والالتصاق بالأرض التي تعتري الإنسان عندما يدعى إلى أمر ثقيل على نفسه، ونكاد نشعر بجرس هذا الفعل وإيحائه أنه يصوّر ذلك الجسم الثقيل المشدود إلى الأرض ونحن نحاول إنهاضه ولكنه يفلت من يدينا ويعود ليلتصق بالأرض، وتأتي الثاء المشدّدة في أوّل الفعل لتشارك في رسم هذه الحالة وإبرازها، ولو استبدلنا بالفعل تثاقلتم الفعل (اثاقلتم) الوارد في الآية لتلاشى ذلك الجرس والإيحاء وقوة التعبير وانطفأت القوة السارية في معنى هذا الفعل، وهذا من جوانب إعجاز كلام الله عز وجل وتميّزه عن كلام البشر.

([1]) معاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفراء، 437/1.

5- التحويل بإبدال الواو تاءً:

يقول سيبويه: « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في [مثل] اتعد، واتهم»[1]. وعلى هذا فإنه إذا قمنا بصياغة الافتعال من المثالين الواوي واليائي أو اللفيف المفروق، وجب علينا أن نبدل واوهما تاءً، ثم ندغمها في تاء الافتعال، مثل الفعل «اتقى» اللفيف المفروق؛ الذي ماضيه هو «وقى»، وفاؤه هي الواو، وهي أصلية، ولما كانت الواو من الحروف التي تستثقل فيها الحركات، والسكون إذا سبقت بغير فتح[2]، ولكون العربية تتجنب المقطع «إو Iw»، تم إبدال هذه الواو تاء، حتى يتسنى إدغامها في تاء الافتعال بعدها، تسهيلا للنطق.

وهذا النوع من القلب مطرد في كلّ فعل فاؤه واو أو ياء[3] إذا جاءتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء[4]، وتدغمان مع تاء الافتعال وفي اسمي الفاعل والمفعول منه[5].

وهناك فريق من العلماء[6]، يعلل هذا التحويل بطريقة مخالفة، ويرى أن في مثل هذه الأفعال إعلالا ثم إبدالا؛ على أن الواو في «اوتقى» قلبت ياءً؛

([1]) الكتاب، سيبويه، 239/4.

([2]) لأن الواو المسبوقة بالفتحة، هي الواو اللينة، وهي كثيرة، مثل «مَوْعِد»، و «مَوْلَى» ونحوِهما.

([3]) مثال مجيء الفاء واوا، قولنا: «اتقى»، ومثال مجيئها ياءً قولنا «اتسر»؛ لأنه مأخوذ من «يسر»، وفاء «افتعل» التي أصلها ياءٌ لم يرد إبدالها تاءً في القرآن الكريم كله.

([4]) ينظر: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، ص: 290.

([5]) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، 71/1.

([6]) ومنهم الرضي وركن الدين الاستراباذيان في شرحيهما للشافية، ومجد الدين الفيروزآبادي في «بصائره».

لانكسار ما قبلها، فأصبح الفعل «اِيْتَقَى»، ثم أبدلت الياء تاءً[1] ، ليتحقق الإدغام، ويسهل النطق.

ويذهب ابن جني والفيروزآبادي أن بعض قبائل العرب، ولما كثر الاستعمال في مثل هذا، «حذفوا التاء الساكنة منهما، وهي فاء الفعل، فصار: تَقَى بتخفيف التاء المفتوحة، وحذفت الهمزة من الماضي لعدم الحاجة إليها فصار تَقَى، ووزنه «تَعَلَ» محذوفَ الفاء».

(1) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروزآبادى، 299/2، و 256/5 وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، 969/2، وأيضا: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، 496/4.

أبنية الأفعال، المجرد والمزيد فيه

- أقسام الأفعال
- الثلاثي المجرد وأوزانه
- أوزان الرباعي المجرد وملحقاته
- الثلاثي المزيد فيه وأوزانه
- أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته

أبنية الأفعال (الفعل المجرد والفعل المزيد)

تنقسم الأفعال –حسب بنيتها– إلى قسمين:

أ– **أفعال ثلاثية:** وهي الأفعال التي تتألف من ثلاثة أحرف.

ب– **أفعال رباعية:** وهي التي عدتها أربعة أحرف أصيلة.

ولا يوجد نوع آخر غير هذا، بالنظر إلى البنية الأصلية. أما باعتبار الزوائد، فقد يصل الفعل إلى ستة أحرف مثل: استخرج مثلا، وهو ثلاثي مزيد.

كما ينقسم كل واحد من هذين إلى مجرَّد ومزيد، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها فى تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[1].

أوزان الثلاثي المجرد:

تأتي الأفعال الثلاثية على ثلاثة أبنية[2]: **فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.**

الأول – فَعَلَ: ويأتي مضارعه بالكسر، والفتح والضم[3]:

1– **فَعَلَ = يَفْعِلُ (بالكسر):** ويكون متعدياً ولازماً، كضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ونَفَرَ يَنْفِرُ، وعَثَرَ يَعْثِرُ.

2– **فَعَلَ= يَفْعَلُ (بالفتح):** ، ما كان عَيْنُهُ أو لامُهُ حرفاً من حروف الحَلْق وهي الهمزةُ والهاءُ والحاءُ والخاء والعينُ والغينُ، كسَأَلَ يَسْأَلُ، وملأَ

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص: 21.

(2) هذا باعتبار الماضي. أما باعتبار الماضي والمضارع فهي ستة أبواب، وسيأتي الشرح.

(3) ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص: 37، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص: 115.

يملأُ وقرأَ يَقْرأُ، ووَهَبَ يَهَبُ، وسَنَحَ يَسْنَحُ، وسَلَخَ يَسْلَخُ، ومَنَعَ يَمْنَع، وطَغَى يَطْغَى.

3- **فَعَلَ يفعُل (بالضم):** متعدياً ولازماً، مثل: قَتَل يَقْتُل وخَرَج يخرُج، ونَصَرَ يَنْصُرُ.

الثاني: "فَعِلَ " بكسرِ العينِ: ويأتي مضارعه بالفتح، والكسر[1]:

1- **فَعِلَ يَفْعَلُ:** كعَلِمَ يَعْلَمُ، وسَمِعَ يَسْمَعُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ.

2- **فَعِلَ يَفْعِلُ:** كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ.

الثالث: "فَعُلَ " بضم العينِ: وله بناء واحد، وهو باب "كَرُمَ"، ولا يأتي مضارعه إلا على ""يفعُل" بالضم، مثل كَرُمَ يَكْرُمُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ، ولا يتعدَّى في هذا الباب سوى قَوْلُهُمْ: رَحُبَتْكَ الدَّارُ[2].

وعلى هذا فإن هذا النوع من الثلاثي له ستة أبواب:

الأول: فَعَلَ يَفْعِلُ: مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ.

الثاني: فَعَلَ يَفْعَلُ: مثل فتح يفتح.

الثالث: فَعَلَ يَفْعُلُ: كنَصَرَ يَنْصُرُ.

الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ: نحو: فرِح يفرَح.

الخامس: فَعِلَ يَفْعِلُ: مثل حسِب يحسِب.

السادس: فَعُلَ يَفْعُلُ: كـــ: كرُم يكرُم.

([1]) ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص: 37.

([2]) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، 43/2، 44، وينظر: المفتـــاح فـــي الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص: 38.

أوزن الرباعي المجرد وملحقاته[1]:

للرباعي المجرَّد وزن واحد، وهو "فَعْلَلَ"، كـــ: دَحْرَجَ يُـــدَحْرِجُ. ومنـــه أفعال نحتتها العرب من مُرَكَّباتِ، فتحفَظ ولا يقاس عليها، كبسمَل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطَلْبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمْعَزَ إذا قال: أدام الله عزك، وجَعْفَل إذا قال: جعلني الله فداءك.

وملحقاته سبعة:

- **الأول:** فعْلَلَ، كجلبَبَه: أي ألبسه الجلباب.
- **الثانى:** فوْعل، كجوربه: أي ألبسه الجَوْرب.
- **الثالث:** فعْوَل كرَهْوك في مِشيته: أي أسرع.
- **الرابع:** فَيْعَل كبَيْطَر، أي أصلح الدواب.
- **الخامس:** فعْيَلَ، كشَرْنَفَ الزرعَ. قطع شِرْنافُه[2].
- **السادس:** فعْلى، كسَلَقَى: إذا استلقى على ظهره.
- **السابع:** فعنَلَ كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

أوزان الثلاثيِّ المزيد فيه:

يكون الفعل الثلاثىّ المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف.

3- الفعل الثلاثي المزيد بحرف يأتي على ثلاثة أوزان[3].

([1]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 26، 27.

([2]) الشِّرناف: ورق الزرع إذا كَثُر وطالَ وَخُشِيَ فسادهُ فيقطع".

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 27.

الأول: بإضافة همزة النقل أو التعدية إلى الفعل، فيصبح "أفْعَلَ"، كأكرم، وأولَى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقرّ.

الثاني: بإضافة ألف المفاعلة أو المشاركة إلى الفعل فيصبح "فاعَلَ"، كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفرَّح، وزكَّى، وَوَلَّى، وبَرَّأ.

4- الفعل الثلاثي المزيد بحرفين يأتي على خمسة أوزان[1].

الأول: انفعَلَ، كانكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمحى.

الثاني: افتعلَ، كاجتمع، واشتق، واحتار، وادَّعى، واتَّصل، واتَّقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افعَلَّ كاحمرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الوزْن يكون غالبًا في الألوان والعيوب؛ وندر في غيرهما، نحو: ارْفَضّ عرَقًا، واخضلَّ الروضُ، ومنه ارْعَوَى.

الرابع: تفعَّل، كتعلَّم وتزكّى، ومنه اذّكر واطَّهَر.

الخامس: تَفاعَلَ كتباعَدَ وتشاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثَّاقل، وادَّاراك[2].

5- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ويأتي على أربعة أوزان[3].

الأول: استفعلَ، كاستخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوعَلَ، كاغدودَنَ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبه.

([1]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص: 27.

([2]) وأصل هذين الفعلين الأخيرين: تثاقل – تدارك ، ثم عدل بهما إلى ما هما عليه.
للتفصيل يرجى العودة إلى محاضرة الإبدال، تعريفه وأقسامه.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 28، 29.

الثالث: افْعَالّ كاحمارَ واشهابّ: قَوِيَت حُمرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّلَ كاجلوَّد: إذا أسرع، واعلَوَّط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

6- أوزان الرباعي المزيد وملحقاته.

ينقسم الرباعي المزيد إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، له وزن واحد، وهو تفَعلَلَ كتدحرجَ. والذي زيد فيه حرفان وزنان[1]:

الأول: افعنلَلَ، كاحرنجم.

والثاني: افعلَلَّ، كاقشعرّ، واطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان[2]:

الأول: تفعلَلَ، كتجلبَب.

الثانى: تفعولَ، كترهوكَ.

الثالث: تُفَيْعَل، كتشيطَنَ.

الرابع: تَفَوْعَل، كتجوربَ.

الخامس: تَمَفْعَل، كتمسكنَ.

السادس: تفَعلَى، كتسلقى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كاقعنسَسَ.

والثانى: افعنلَى، كاسلنقى.

والفرق بين وزْنَي احرنجم واقعنسس، أن "اقْعَنْسَسَ" إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

([1]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص: 29.

([2]) المرجع نفسه، ص: 29.

أبنية الأسماء

- أبنية الاسم الثلاثي
- أبنية الاسم الرباعي
- أبنية الاسم الخماسي

أبنيــة الأسمــاء

لا يمكن أن يكون الاسم أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكــون منقوصـــا، وفي ذلك يقول ابن عصفور في "الممتع": «أبنية الأسماء الأصولِ أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة. ولا يوجد اسم متمكن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصًا، نحو: يد ودم وبابهما»[1].

ويكون الاسم ثلاثيا، ورباعيا وخماسيا من غير زيادة.

أبنية الاسم الثلاثي:

له عشرة أبنية، وهي في الأسماء والصفات كما يلي[2]:

الأول– فَعْل: مثل سهْم فِي الاسْمِ، وَسَهْلٌ فِي الصِّفَةِ.

الثاني– فَعَل: كَفَرَسِ فِي الاسْمِ، وحَسَن فِي الصِّفَةِ.

الثالث – فَعُل: كَرَجُل في الاسْمِ، ونَطُق فِي الصِّفَةِ.

الرابع – فَعِل: ككَبِد فِي الاسْمِ، وحَذِر فِي الصِّفَةِ.

الخامس– فُعُل: كعُنُق في الاسْمِ، وجُنُب فِي الصِّفَةِ.

السادس– فُعَل: كصُرَد[3] في الاسم، وخُتَع[4] في الصفة.

السابع– فُعْل: كقُفْل وبُرْد وقُرْط في الاسم، وحُلْوٌ ومُر في الصفة

([1]) الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ص: 51.

([2]) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص: 30.

([3]) الصرد: طائر فوق العصفور يصيد العصافير، لا يؤكل لحمه، نهى النبي (ص) عن قتلــه، وهــو طائر أبقع ضخم الرأس ضخم المنقار، يصرصر كالصقر (اللسان / صرد)

([4]) الخُتَع: هو الماهر بالدلالات. ينظر معناه في: اللسان.

الثامن– فِعْل: كحِمْل في الاسم، ونِقْض في الصفة.

التاسع– وفِعِل: كإِبِل في الاسم، وإِبِد[1] في الصفة.

العاشر– فِعَل: كعِنَب في الاسم، وسِوَى[2] في الصفة.

أبنية الاسم الرباعي:

للرباعي خمسةُ أبنية في الاسم والصفة، وهي:

الأول – فَعْلَل: كثَعْلَب في الاسم، وسَهْلَبْ في الصفة.

الثاني – فِعْلِل: كزِبْرِج[3] في الاسم، وخِزْمِل[4] في الصفة.

الثالث– فِعْلَل: كدِرْهَم في الاسم، وهِجْرَع[5] في الصفة.

الرابع– فُعْلُل: كبُرْثُن[6] في الاسم، وجُرْشع[7] في الصفة.

الخامس– فِعَلٌّ: كقِمَطْر[8] في الاسم.

وقد زاد الأخفش بناءً سادساً، وهو "فُعْلَل" كـــ: **جُنْدَب**.

([1]) الإبِد: الوَلود من أمَةٍ أو أتان

([2]) سوَى: أي عَدْل، ووسط بين الفريقين.

([3]) الزَبْرِج – بالكسر– الزينة، ويقال: الزَبْرِج: الذهب، والزبْرِج أيضاً: السحاب الرقيق فيه حمرة

([4]) هي المرأة الحمقاء. ومثلها: الخِرْمِل – بالراء المهملة – بالمعنى نفسه.

([5]) وهو الطويل.

([6]) البُرْثُن: السّباع – هكذا في الأصل – . والبرثُن أيضا: واحد البراثن وهي مخالب السباع.

([7]) هو الإبل العظيم أو الطويل من الجمال.

([8]) القمطر هو ما تصان فيه الكتب. وجمل قِمَطْر (شديد) ، ويوم قِمَطْر، كذلك.

أبنية الاسم الخماسي:

للخماسي أربعةُ أبنية في الاسم والصفة، على:

الأول – فِعْلَلّ: كقِرْطَعْب[1] في الاسم، وجِرْدَحْل[2].

الثاني – فَعْلَلِل: كقَهْبَلِس في الاسم، وجَحْمَرِش[3] في الصفة.

الثالث – فَعَلَّل: كسَفَرْجَل وفَرَزْدَق آسماً، وسَمَهْدَر صفةً.

الرابع– فُعَلِّل: مثل: قُذَعْمِل اسما (للجملِ الضخمِ) ، وخُبَعْثِن (للجمل الضخم) صفة.

وحُكِيَ بناء خامسٌ، وهو: فُعَلْلَل: كهُمَيْسَع[4].

([1]) الشيء الضعيف التافه.

([2]) وهو الضخم من الإبل.

([3]) القَهْبَلِس والجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة.

([4]) هَمَيْسَع: اسْم، وَقد سمّت الْعَرَب الهَمَيسع بن حِمير.

التعريف والتنكير

- أولا : النكرة والتنكير
- علامات تعريف الاسم النكرة
- المعرفة والتعريف
- الأسماء المعارف

التعريف والتنكير

أولا: النكرة والتنكير:

المقصود بها أن يكون اللفظ مما يندرج تحته أفراد كثيرون لا يختص به واحد دون آخر، فكلمة "طالب" مثلا تطلق –بلفظها– على ما لا يحصى من أفراد الطلاب، وكذلك كلمة "شجرة يمكن استخدامها –كما هي– لتطلق على ملايين الأشجار مختلفة الأشكال والألوان، ومثل ذلك أيضا كلمة "شمس" فإنها بلفظها تطلق على كل جرم مضيء فهي نكرة بهذا الاعتبار –اعتبار اللفظ– وإن كان لا يوجد منها في الحقيقة والواقع إلا فرد واحد فقط[1].

وتستخدم إحدى العلامات التالية للتعرف على الاسم النكرة .

1– أن يقبل "أل" التعريف:

فالكلمات "طالب، أشجار، راحة" كلمات منكرة ومعناها شائع وهي تقبل "أل" فيقال: "الطالب، الأشجار، الراحة" فتدل حينئذٍ على طالب معين، وأشجار حديقة خاصة مثلا، وراحة معهودة بين المتكلم والمخاطب[2].

2– أن يدل على ما يقبل "أل":

فالكلمات "ذو" بمعنى صاحب و "من" بمعنى شخص ما و "ما" بمعنى شيء، في قولك: "عاش عمرُ ذا ضمير حي فاحترمه كل من يحبه وكل من يكرهه" فإن كلمة "ذا ضمير" بمعنى "صاحب ضمير" وكلمة "صاحب" تقبل "أل"

([1]) ينظر: النحو المصفى، محمد عيد، ص: 130.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 131.

فيقال "الصاحب" وكلمة "من" بمعنى "إنسان" وهذه الأخيرة تقبل "أل" فيقال "الإنسان".

3- أن تقبل الكلمة حرف الجر "رُبَّ".

ذكر هذه العلامة ابن هشام، فإن كلمة "رُبَّ" لا تدخل إلا على النكرات، تقول "رُبَّ صمتٍ خيرٌ من كلام" و "رُبَّ فقيرٍ خيرٌ من غنيٍّ" فكل من الكلمتين "صمت، فقير" نكرتان بهذه العلامة[1].

وفي هذه العلامات السابقة يقول ابن هشام: «الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب. والثاني: ما يقع موقع ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: "ذي، ومن، وما". في قولك: "مررت برجل ذي مال، وبمن معجِب لك، وبما معجِب لك" فإنها واقعة موقع "صاحب، وإنسان، وشيء" وكذلك نحو: صه، منونا، فإنه واقع موقع قولك: "سكوتا"»[2].

ونجده يقول في موضع آخر متحدثا عن دخول "رب" على النكرة بقوله: «وعلامة النكرَة أَن تقبل دُخُول رب عَلَيْهَا نَحْو رجل وَغُلَام تَقول رب رجل ورَب غُلَام»[3].

ونخلص مما تقدم أن النكرة هي ما لا يَدُلُّ على شيء معين معروف لنا؛ ككلمة كتاب مثلا التي نفهم منها أي كتاب لا كتابا خاصا، وكذلك كلمة منزل لا

([1]) ينظر: النحو المصفى، محمد عيد، ص: 131.

([2]) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 98.

([3]) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 170.

تدل على منزل نعرفه بذاته، وعلامة النكرة قبولها "أل التعريف"، أو دلالتها على ما يقبل "أل التعريف"، إضافة إلى قبولها دخول "رب" عليها.

ثانيا: المعرفة والتعريف:

المعرفة هي الاسم الذي وضع ليستعمل في معين.

وفي هذه العبارة المختصرة أمران مهمَّان جدًّا هما:

الأول: أنه قد ورد في اللغة العربية أنواع خاصة من الأسماء "عددها ستة، وهي تستعمل معارف، بمعنى أنها مهيأة لكي تدل على ما هو محدود ومعين.

الثاني: أن هذه الأسماء لا يظهر تحديد معناها إلا في حال الاستعمال في جمل مفيدة، فالاستعمال الفعلي هو المجال العملي الذي يظهر فيه تحديد معنى هذه الأسماء ودلالتها على معين، سواء أكان شخصًا أم شيئا من الأشياء[1].

فكلمة "هذا" مثلا، هي من أسماء الإشارة، وأسماء الإشارة في اللغة العربية من كلمات اللغة التي أعدت ليمكن استخدامها في الدلالة على شيء معين، لكن كلمة "هذا" وحدها تبقى عامة الدلالة، فهي صالحة –هكذا– للاستخدام في الإشارة لما لا يكاد يحصى من الأشخاص والأشياء. أما حين تستخدم في جملة مفيدة كما في آية القرآن: {هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ} [إبراهيم : 52] حينئذٍ تتحدد دلالتها بالاستعمال فهي في الآية تشير إلى القرآن الكريم فقط[2].

وكلمة "أنا" أيضا من الضمائر، والضمائر أعدت في اللغة ليمكن استخدامها في الدلالة على معين، لكن كلمة "أنا" وحدها تبقى عامة الدلالة، إذ هي صالحة لكي يستخدمها ما لا يمكن حصره من المتكلمين، فإذا استخدمت عمليا في جملة تامة كما في قول المتنبي "أنا الذي نظر الأعمى" تحدد معناها ودلت على متكلم واحد هو المتنبي نفسه، وهكذا بقية المعارف المعول فيها على الاستعمال نفسه[3].

([1]) النحو المصفى، محمد عيد، ص: 134.

([2]) المرجع نفسه، ص: 134.

([3]) المرجع نفسه، ص: 134.

وأسماء المعارف التي وردت في اللغة ستة هي:

1- الضمائر: **كأنا** طالب، **وأنت** مجتهد، **ونحن** غيورون على العربية.

2- أسماء الأعلام: كقولنا: **محمد** صلى الله عليه وسلم هو رسول الله الصادق الأمين، وخلفاؤه الأربعة هم: **أبو بكر وعمر، وعثمان وعلي** رضي الله عنهم أجمعين.

3- أسماء الإشارة: كقولنا: **هذا** الطالب مجتهد، **وهذه** الطالبة كذلك.

4- الأسماء الموصول: كقولنا: **الذي** يجتهد ينجح، **ومَن** يتهاون عاقبته وخيمة.

5- ما فيه "أل" كقول العرب: "**الإنسانُ عبْدُ الإحسان**".

6- ما أضيف لواحد مما سبق: كقولنا "شرفنا من شرف الوطن".

ولن نخوض في تفصيل الحديث عن هذه الأنواع من المعارف الآن؛ لأن ما يهم الطالب في هذه المرحلة هو معرفته لأنواع المعارف بصفة عامة، ثم إن تفصيلها مقرر في السنوات التالية لهذه السنة، حيث يتلقون –إن شاء الله– مواضيع تحمل هذه العناصر بالتفصيل.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيا: الكتب باللغة العربية.

1. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، د.ط، 1965م.
3. أحكام القرآن، ابن العربي الإشبيلي المالكي، مرا وتعل وتخر: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
4. الأصول في النحو، ابن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
5. إعراب القرآن العظيم، زكريا الأنصاري، تحق: موسى علي موسى مسعود، د.نا، د.ب، 2001م.
6. بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1995.
7. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط28، 1993م.

8. الجدول في إعراب القرآن الكريم ونحوه وصرفه وبيانه، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد: دمشق، سورية ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

9. حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تحق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

10. الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط4، د.ت.

11. درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري، تحق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

12. دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ص: تحق: أحمد ناجي القيسي وآخرَين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، د.ط، 1987م.

13. رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م.

14. ركن الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1.

15. سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

16. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

17. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تحق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.

19. شرح ألفية بن مالك، ابن عقيل، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط20، 1980م.

20. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، منشورات أحمد علي بيضون، ط1، 1997م.

21. طبقات النحويين واللغويين، تقي الدين الأسدي الشافعي، تحق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1974م.

22. علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط. د.ت

23. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002.

24. الكتاب، سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

25. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى القاهرة، مصر، د.ط، 1381م.

26. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ط، 1968.

27. مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.

28. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم أبو الحسن القشيري النيسابوي، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط. د.ت.

29. مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي ابن أبي طالب الأندلسي، تحق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1405.

30. مفتاح العلوم: السكاكي، "ابو يعقوب يوسف بن أبي بكر" ، تحق: أكرم عثمان ، مطبعة دار الرسالة، بغداد ، 1981م.

31. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م

32. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

33. المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

34. المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.

35. الموسوعة القرآنية، خصائص السور، ، جعفر شرف الدين، تحق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

36. النحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف، مصر، ط15، د.ت.

ثالثا: المعاجم اللغوية:

37. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

38. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1.

39. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، العراق. د.ط، 1985م.

40. الكليات، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي، تحق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

41. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.

42. مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط5، 1999م.

43. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيـــة، القـــاهرة، مصـــر، إبـــراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، مصر، د.ط، د.ت.

44. مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1979م.

فهرس المحتويات

مقدمة الدروس على الخط.....04
مدخل إلى علم الصرف 05
تعريفه لغة 06
تعريفه اصطلاحا.....08
موضوعه، اختصاصه، ميدانه 08
(نشأته) وأول الآراء فيه 08
الميزان الصرفي.....25
تعريفه 26
قواعده 28
في البنية الأصيلة 28
في بنية الزوائد.....28
في حال الحذف.....30
في حال القلب 32
الإعـــــلال 34
تعريفه 35
أنواعه 36
الإعلال بالقلب.....37
الإعلال بالنقل 44
الإعلال بالحذف.....48

الإبـــــــدال 55
تعريفه وأنواعه 56
الإبدال الصرفي 56
الإبدال اللغوي 56
التحويل في باب الافتعال ونماذج تطبيقية منه 57
أبنية الأفعال 64
تقسيم الأفعال 64
أوزان الثلاثي المجرد 64
أوزان الرباعي المجرد 66
أوزان الثلاثي المزيد فيه 66
أوزان الرباعي المزيد فيه 68
أبنية الأسماء 69
أبنية الاسم الثلاثي 70
أبنية الاسم الرباعي 71
أبنية الاسم الخماسي 72
التعريف والتنكير 73
النكرة والتنكير 74
علامات تعريف الاسم النكرة 74
المعرفة والتعريف 76
الأسماء المعارف الستة 77

قائمة المصادر والمراجع 78

فهرس المحتويات 83

تـــــمّـــــت

بحمد الله وتوفيقه وكرمه